مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد 25، العدد (1)، ص ص 15 - 57، الرياض (2013م/ 1434هـ)

أهميةُ المعارضةِ عند نُقَّاد الحديث في الحُكْم على الرَّاوي والرِّواية

نافذ حسين حمّاد * ؛ هبة غازي فرج الله **

الجامعة الإسلامية

(قدم للنشر في 28/ 06/ 1433هـ؛ وقبل للنشر في 07/ 07/ 1433هـ)

المستخلص: يدرس هذا البحث المعارضة عند نقاد الحديث، من حيث تعريفها، وبيان نشأتها وأهميتها، ثم يبيّن استعمالاتها عند النُّقَّاد، وأشهر طُرُقها، مع ذكر نماذج تطبيقية للمعارضة يتوصّل من خلالها إلى الحكم على الراوي والرواية. ويهدف البحث إلى بيان منهج المعارضة عند النُّقَّاد، ومعرفة ما كانوا يستخدمونه فيه. واعتُمد في البحث على المنهج الاستنباطي. وكان من أهم نتائج البحث: معرفة أنَّ المعارضة نشأت منذ العهد النَّبوي، واستخدمها الصحابة فيما بعد، ثم صارت من أهم مسالك النُّقَّاد. وأنَّه يتوصل من خلالها إلى معرفة الحكم على الراوي، واختبار حفظه ومدى ضبطه، وتقوية حديثه، أو الكشف عمّا فيه من علل.

الكلمات المفتاحية: المعارضة، نقَّاد الحديث، الحكم على الرَّاوي والرِّواية.

The Importance of Comparative Analysis in the Critical Evaluation of Hadith Narratives and Narrators

Nafez Hussein Hammad *; Heba Ghazi Farajallah **

Islamic University

(Received 19/05/2012; accepted for publication 28/05/2012.)

Abstract: This study investigates the comparative technique employed by Hadith critics for purposes of definition, evolution and importance. Then, it shows how critics use comparative analysis and related techniques, and it gives examples of application to the evaluation of Hadith narratives and narrators. The study aims to explain the Hadith critics' comparative technique and procedures. It follows a deductive approach. The following are the most important results of the study. The comparative technique started at the time of Prophet Mohammad. Then, it continued to be used by the Sahābah. Afterwards, it became an established way of evaluating Hadith narrators in terms of memorization, authenticity and points of strength and weaknesses in related narratives.

Key words: comparative analysis/techniques; Hadith critics; and evaluation of Hadith narratives/narrators.

(*) أستاذ في الحديث وعلومه، بقسم الحديث الشريف
كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية
غزة، دولة فلسطين، ص.ب (108)

(*) Professor of Hadith Sciences, Department of Noble Hadith, College of the Foundations of Religion, Islamic University, Gaza, Palestine, p.o box: 108

e-mail: profhammad@hotmail.com :البريد الإلكتروني

(**) ماجستير في الحديث وعلومه، بقسم الحديث الشريف
كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية
غزة، دولة فلسطين، ص. ب (108)

(**) Master of Hadith Sciences, Department of Noble Hadith, College of the Foundations of Religion, Islamic University, Gaza, Palestine, p.o box: 108

e-mail: hb.farajallah@gmail.com :البريد الإلكتروني

مقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

فلقد اعتنى علماء المسلمين بالحديث النبوي الشريف، حفظًا وفهمًا، وتمييزًا ونقدًا، وكانت الحاجةُ إلى نقد الحديث تزداد كلَّما بَعُدنَا عن زَمَن التَّلقِّي عن النَّبيِّ ﷺ لِمَا صاحب ذلك من ظهور الفتن، وكثرة البدع، واستطالة السَّند، وغير ذلك، فقام العلماء بوضع ضوابط لنقد الأسانيد والمتون، فيَعْرِفون بذلك الصحيح وما دُونَهُ، وسلكوا في نقدهم هذا مناهج عدَّة، كان من بينها: منهج المُعارضة بين الرُّواة في الحكم على الراوي، والمعارضة بين الروايات في الحكم على الرواية.

وهو ما اخترناه موضوعًا لبحثنا؛ لما لدراسته من أهمية في فتح المجال أمام الباحثين للاستفادة من منهج المتقدمين في إصدار أحكامهم على الرواة، والكشف عن العلل في مروياتهم. وجاءت خطته – بعد هذه المقدمة المختصرة – في مبحثين. الأول بعنوان: المعارضة عند نقاد الحديث، في مطالب ثلاثة، تشمل تعريفها، ونشأتها، وأهميتها، والثاني بعنوان: استعمالات المعارضة عند نقاد الحديث، وطرقها، في مطالب ثلاثة، تشمل استعمالاتها، وطرقها، ونماذج تطبيقية لها. ثم خاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات.

***

المبحث الأول

المعارضة عند نُقَّاد الحديث

المطلب الأول: تعريف المعارضة لغةً واصطلاحًا:

أولاً: تعريف المعارضة لغةً: فالمُعَارَضَةُ: من عَارَضَ يُعَارِض مُعَارَضة، يُقَال: عَارَضَ الشَّيءَ بالشَّيءِ مُعَارَضَةً: قابَلَهُ، وعَارَضْتُ كِتَابِي بكِتَابه: أيْ قَابَلْتُهُ. وعَارَضْتُهُ في المَسِير: سِرْتُ حِيالَه. ويقال: عَارَضْتُه بمِثْلِ ما صَنَعَ، إذا أتيت إليه بمثلِ ما أتى إليك. وعارضت فلانًا: أخذ في طريق، وأخذت في طريقٍ غيره، ثم لقِيتُه[1].

وأقرب هذه المعاني إلى المراد بمصطلح «المُعَارَضَة» هو: المُقَابَلَة.

ثانيًا: تعريف المعارضة في اصطلاح النُّقَّاد: لقد كان نُقَّادُ الحديثِ يَعْرِفُونَ المعارضةَ طريقةً عمليَّة تطبيقية يُتَوَصَّلُ من خلالها إلى معرفة الحكم على الراوي وعلى الأحاديث. ونقف عند اثنين من أئمة النقد في توضيح ذلك، من خلال عباراتهم في نقد الأحاديث والرُّواة، وهما: يحيى بن معين، وأبو حاتم الرازي.

فممّا جاء عن يحيى بن معين، قوله: «قال لي إسماعيل بن عُلَيَّةَ يومًا: كيف حديثي؟ قلت: أنت مستقيم الحديث، فقال لي: وكيف علمتم ذاك؟ قلت له:

---

(1) انظر: العين، للفراهيدي (1/ 272) مادة (عرض)؛ ولسان العرب، لابن منظور (4/ 2885).

عارضنا بها أحاديث النَّاس[2] فرأيناها مستقيمة»[3].

فابن معين يُبَيِّن لإسماعيل بن عُليَّة أنَّ الطريقة التي يَعْرِف بها صِحة حديث الرَّاوي هي: معارَضة أحاديثه بأحاديث غيره من الرُّواة.

ومنه - أيضًا - ما رواه يحيى بن معين، قال: «قال لي هشام بن يوسف[4]: جاءني مُطَرِّف بن مازن[5]، فقال: أعطني حديثَ ابنِ جُرَيْج، ومَعْمَر حتى أسمعه منك، فأعطيته، فكتبها، ثم جَعَلَ يُحَدِّث بها عن مَعْمر نفسه، وعن ابن جُريج. فقال لي هشام بن يوسف: انظر في حديثه، فهو مثل حديثي سواء، فأمرتُ رجلاً، فجاءني بأحاديث مُطَرِّف بن مازن، فعارضت بها، فإذا هي مثلها سواء، فعلمت أنَّه كذَّاب»[6].

يتضح من خلال ما سبق: أنَّ ابن معين أراد التَّثبت من أحاديث مُطَرِّف بن مَازن، وهل صَدَقَ هِشَامُ بن يُوسف في دعواه أنَّ مطرفاً سَرَقَ حديثَه؟ فقام بِمُقَابلةِ أحاديث مُطَرِّف بأحاديثِ هشام؛ فإذا هي مثلها سواء، وقد حذف هشاما، وحدَّث عن ابن جُريج، وعن مَعمر مباشرة. فالمعارضة هنا أوصلته إلى نتيجةٍ واضحةٍ في حكمه على مطرِّف هذا[7].

ومنه - كذلك - قول يحيى بن معين: «ربما عَارَضْتُ بأحاديث يحيى بن يَمان أحاديث النَّاس، فما خالف فيها النَّاسَ، ضَرَبْتُ عليه»[8].

فابن يمانٍ راوٍ مُختلط[9]، وابن معين يستخدم المعارضة في تمييز ما اختلط فيها ابن يمان، وأخطأ من الأحاديث عن التي سَلِمَت.

(2) والمراد بالناس هنا: رواة الحديث.
وقد تكون المعارضة لأحاديث الرَّاوي بمقابلة بعضها ببعض، أو بأحاديث شيوخه، أو أقرانه، أو غير ذلك، كما سيأتي.

(3) معرفة الرجال عن يحيى بن معين، رواية ابن محرز (2/ 39).

(4) الصنعاني، أبو عبد الرحمن، قاضي صنعاء، ومات بها سنة (197هـ). قال الذهبي: «من أقران عبد الرزاق؛ لكنَّه أجلُّ وأتقن». انظر: الطبقات الكبير، لابن سعد (8/ 108)؛ والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (9/ 71)؛ وسير أعلام النبلاء، للذهبي (9/ 580).

(5) الكِنَانِي، أبو أيوب، قاضي صنعاء، مات سنة (191هـ). انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (8/ 314)؛ ووفيات الأعيان، لابن خَلِّكَان (5/ 209)؛ وتاريخ الإسلام، للذهبي (13/ 394).

(6) التاريخ، لابن معين، رواية الدوري (3/ 177).

(7) ونجد الجُوزَجاني في «أحوال الرجال» (ص256)، يقول في هذا الرَّاوي: «يُتَثَبَّت في حديثه حتى يُبلى ما عنده». ويقول ابن حبان في «المجروحين» (3/ 29): «لا تجوز الرِّواية عنه إلا عند الخواص للاعتبار فقط».
فهُمَا - أيضًا - يريان أنَّ هذا الرَّاوي ينبغي مُعارضة حديثه بحديث غيره من الرُّواة، وقد عبَّرا عن ذلك بألفاظٍ أخرى.

(8) التاريخ لابن معين، رواية الدوري (3/ 319).

(9) وممَّن وصفه بالاختلاط: علي بن المديني، والعجلي، وابن حجر. انظر: معرفة الثقات، للعجلي (2/ 360)؛ وتاريخ مدينة السلام، للخطيب البغدادي (16/ 186)؛ وتقريب التهذيب، لابن حجر ص (528) رقم (7679)؛ والمختلطين، للعلائي ص (131)؛ والكواكب النيرات، لابن الكيَّال ص (436).

وأمّا ما وَرَدَ عن أبي حاتم في استعمال المعارضة، فمنه ما رواه ابنه في العلل، قال: «سألتُ أبِي عن حدِيثٍ رواهُ علِيُّ بنُ هاشم، عنِ ابنِ أبِي ليلى[10]، عن حبيبِ بنِ أبِي ثابت، عن عَبدِ الله بنِ باباه، عن أبِي هُريرة، عنِ النّبِيِّ ﷺ فِي الاستسقاء[11]. وروى هذا الحديث بكر بن عَبدِالرَّحمنِ، عن عِيسى بنِ المختار، عنِ ابنِ أبِي ليلى، عن داوُد بنِ علِيٍّ[12] عن أبِيهِ، عن جدِّهِ، عنِ النّبِيِّ ﷺ فِي الاستسقاء؟

قال أبِي: الصحيح عِندِي – واللهُ أعلمُ – ما رواهُ شُعبةُ، عن حَبِيبِ بنِ أبِي ثابت، عن سالِمِ بنِ أبِي الجَعْدِ، عنِ النّبِيِّ ﷺ مرسلاً، فِي دعاء الاستسقاء.

قال أبِي: وليس لعبد الله بن باباه، عن أبِي هُريرة، عنِ النّبِيِّ ﷺ فِي الاستسقاء – معنى.

قال أبِي: وأمّا حدِيث داوُد بن علِيٍّ، فإنِي عارَضْتُهُ بحديث حَبِيب، عن عَبدِ الله بنِ باباه، عن أبِي هُريرة: أنَّ النّبِيّ ﷺ... فإذا قد خرج المتن سواءً، ليس فِيهِ زِيادةٌ ولا نقصانٌ إلا ما شاء الله، فعلمتُ أنّهُ ليس لداود بن عليّ معنى فِي هذا الحديث، وإنّما أراد ابن أبِي ليلى حدِيث حبيب، وكان ابنُ أبِي ليلى سيِء الحفظ»[13].

يتبين من خلال ما سبق: أنَّ أبا حاتم عارَضَ

(10) هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، أبو عبد الرحمن، مُفتي الكوفة وقاضيها، مات سنة (148هـ). انظر: الطبقات الكبير، لابن سعد (8/ 478)؛ والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (7/ 322)؛ وسير أعلام النبلاء، للذهبي (6/ 310).

(11) والحديث أخرجه الطبراني في «الدعاء» (3/ 1783) رقم (2190)، من طريق علي بن هاشم، به، بلفظ: أنّه ﷺ دعا على مُضَر، فقال: (اللهم اكفنيهم). فجاء رجل، فقال: والله – يا رسول الله – ما يَخْطِر لنا فَحْل، ولا يتزود لنا راعي، فقال: (اللهم دَعوتك فأجبتني، وسَألتك فأعطيتني، اللهم اسقنا غيثًا، مَريًّا، مَريعًا، طَبَقًا، عاجلًا، غير رايث، نافعًا، غير ضار). وهو في «الدعاء» أيضًا رقم (2196)، وفي المعجم الكبير، له (10/ 345) رقم (10673)؛ ومسند البزار (11/ 400) رقم (5239). من طريق بكر بن عبد الرحمن به. وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن ابن عباس إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد».

ولم نجده مرسلاً من طريق سالم بن أبي الجَعْد، عن النَّبي ﷺ. ولكنَّ الطيالسي رواه في «المسند» (2/ 524) رقم (1296) عن شعبة، عن حبيب بن أبي ثابت، عن سالم بن أبي الجعد، أنَّ كعب بن مُرّة، قال للنَّبيِّ ﷺ: (يا رسول الله، جئتك من عند قوم ما يخطِر لهم بعير، ولا يتزود لهم راع). وقد قال الدارقطني في العلل (14/ 34): إنَّ سالـمًا لم يسمع من كعب بن مُرَّة، وأن بينهما شُرَحبيل بن السِّمط في حديث الاستسقاء. وانظر: تهذيب الكمال، للمزي (10/ 130، 24/ 196). =

=ووجدناه مطولًا في مسند الإمام أحمد بن حنبل رقم (18061) من طريق شعبة، عن عمرو بن مُرَّة، عن سالم، عن شُرَحبيل بن السِّمط، عن كعب بن مُرَّة، ثم قال أحمد بن حنبل: وفي حديث حبيب، أو عمرو عن سالم، قال: (جئتك من عند قوم ما يخطِر لهم فحل، ولا يتزود لهم راع).

(12) هو داود بن علي بن عبد الله بن عبَّاس بن عبد المطَّلب القُرَشي الهاشمي، أبو سليمان، مات سنة (133هـ). انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (3/ 418)؛ وتهذيب الكمال، للمِزّي (8/ 421)؛ وسير أعلام النبلاء، للذهبي (5/ 444).

(13) العلل، لابن أبي حاتم (2/ 163).

حديث «داود بن علي» بحديثِ «حبيب بـن أبي ثابـت»، وقد توصل عن طريـق المعارضـة إلى أنَّ «ابـن أبي لـيلى» أخطأ في الحديث، فرواه مرةً عن «حبيب بـن أبي ثابـت، عن عبد الله بن باباه، عـن أبي هريـرة، مرفوعًـا». ومـرةً أخرى عن «داود بن علي، عن أبيه، عن جدِّه، مرفوعًا».

وقد رجَّح أبو حاتم ما رواه شعبة، عن حبِيبِ بنِ أَبِي ثابت، عـن سـالِمِ بـنِ أَبِي الجَعْـدِ، عـنِ النَّبِـيِّ ﷺ، مرسلاً.

ومنه – أيضًا –: قول ابن أبي حاتم: «سَـأَلَ أحمـد ابن سلمة أبي عن حديثٍ في أول كتاب جـامع إسـحاق ابـن راهويـه؛ قـال إسـحاق: وإذا أراد أن يجمـع بـين: «سبحانك اللهم...» وبين: «وجهت وجهي...» أحـبُّ إليَّ؛ لما يرويه المصريون حديثًا عن الليث بن سـعد، عـن سعيد بن يزيد، عن الأعرج، عن عُبيد الله بن أبي رافـع، عن علي بن أبي طالب، عن النَّبيِّ ﷺ؟»[14].

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ موضوعٌ، لا أصل له؛ أرى أنَّ هذا من رواية خالد بـن القاسـم الـمَدَائِنِي[15]، وكان بالمدائن، خرج إلى مصر، فسمع من الليث، فرجع إلى المدائن، فسمعوا منه النَّاس، فكان يوصل المراسـيل، ويضع لها أسانيد. فخرج رجلٌ من أهـل الحـديث[16] إلى مصر في تجارة، فكتب كتب الليث هناك... ثم جـاء بهـا إلى بغـداد، فعارضـوا بتلـك الأحاديـث؛ فبَـانَ لهـم أنَّ أحاديث خالد مفتعلة»[17].

ويتضح من المثال الـسابق: أنَّ هـذا الرجـل مـن أهل العراق عارض أحاديث خالد بن القاسم بأحاديث شيخه الليث بـن سـعد؛ فتبـيَّن لـه كثـرة خطئـه، فـترك حديثه.

الخلاصة: يتبيَّن لنا مما سبق، ما يلي:

(14) يعني الحديث الذي استدل به من رأى الجمع في دعاء الاستفتاح في الصلاة بين قوله: (سـبحانك اللهـم وبحمـدك...)، وقولـه: (وجهت وجهي...). وهو غريب من حـديث عـلي، وقـد رُوِيَ من حديث ابن عمر، ومن حديث جـابر، كـما قـال الزيلعـي، في نصب الراية (1/ 319). ثم نقل كلام ابن أبي حاتم هذا، فكأنَّه لم يقف على الحديث في غيره من المواضع.

(15) هو أبو الهيثم، أحد الـمُتَّهمين بالكذب، وَضَعَ على الليث بن=

=سعد أحاديث. مات سنة (211هـ). انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (3/ 347)؛ وتاريخ مدينـة الـسّلام، للخطيـب البغدادي (9/ 239)؛ وتاريخ الإسلام، للذهبي (15/ 136). والـمَدَائِنِي: نسبة إلى المدائن، تقع في العراق عـلى بعـد بـضعة كيلومترات جنوب شرق بغـداد، ويوجـد بهـا قـبر الـصحابي سَلْمان الفارسي ﷺ، في مدينة تُعرف اليوم باسم سـلمان بـاك؛ نسبةً إليه، وهي جزء من المـدائن التاريخيـة. انظـر: الأنـساب، للسَّمْعَاني (5/ 230)؛ ومعجم البلدان، للحَمَـوي (5/ 74)، والموسوعة الحـرَّة: (www.wikipedia.org)، وخـرائط قوقـل: (maps.google.com).

(16) جاء اسم هذا الرجل في رواية: محمد بن حماد الكذو. وفي رواية أخرى: أحمد بن حمّـاد الكـذوا. ولم نقـف عـلى ترجمتـه. انظـر: العلـل، لابـن أبي حـاتم (2/ 334)؛ والجـرح والتعـديل، لـه (3/ 347).

(17) العلل، لابن أبي حاتم (2/ 332).

أنَّ المُعَارضَةَ هي السَّبيلُ المُتَّبع عند نُقَّادِ الحديث؛ للكشف عن العلل، ومعرفة أحوال الرواة جرحًا وتعديلاً.

وأنَّ فكرة المعارضة تقوم على مقابلة الرِّوايات بعضها ببعض، ومقارنة الأسانيد والمتون.

وأنَّ المُعَارَضة لها عدة طرق، منها: معارضة أحاديث الرَّاوي بغيره من الرواة، ومعارضة روايات الحديث الواحد، ومعارضة أحاديث الراوي بأحاديث شيخه. وسيأتي تفصيل الحديث عن «طرق المعارضة» في المبحث الثاني.

ولذا يمكن تعريف المعارضة عند نُقَّاد الحديث بأنها: مقابلة الأحاديث بعضها ببعض؛ ليُتَوصَّل من خلالها إلى معرفة أحوال الرواة، وتقوية الروايات، والكشف عن العلل فيها.

وقد عرَّفها الدكتور أحمد محمد نور سيف تعريفًا مُقَارِبًا، فقال: «المعارضة: هي مقابلة المرويات بعضها ببعض، ومقارنتها»[18].

المطلب الثاني: نشأة المعارضة عند نُقَّادِ الحديث وتطورها:

إنَّ أصل المعارضة – كما تقدم في معناها اللُّغوي – هو «المقابلة»، وبناءً على ذلك نجد أنَّ المعارضة نشأت منذ عهد النَّبيِّ ﷺ، وهو ما ذهب إليه الدكتور محمد مصطفى الأعظمي – أيضًا – حيث قال: «إنَّ المعارضة بين الروايات المختلفة؛ لمعرفة الحديث الصحيح، وتمييز الصواب من الخطأ، ونقد الرجال، وإنزالهم منازلهم الطبيعية، بدأت من عهد النَّبي ﷺ، وترعرعت، وتفرَّعت، واستعملت من قِبَلِ المُحدِّثين النُّقَّاد كافَّة؛ حتى أصبحت منهجهم العلمي في الأقطار والأزمان كافة»[19].

وفيما يلي بيان لمراحل تطور المعارضة:

أولاً: المعارضة في عهد النبيِّ ﷺ:

كان الصَّحابة رضي الله عنهم في زَمَنِ النَّبيِّ ﷺ يُقَابِلُون ما سمعوه من الحديث بروايته – عليه الصَّلاة والسَّلام – وذلك للتثبت أو للحفظ.

ومن الأمثلة على ذلك: ما رواه مسلم في صحيحه بسنده عن أنسِ بن مَالكٍ رضي الله عنه، قَالَ: (نُهِينَا أَنْ نَسْأَلَ رَسُولَ الله ﷺ عَنْ شَيءٍ، فَكَانَ يُعْجِبُنَا أَنْ يَجِيءَ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ الْعَاقِلُ، فَيَسْأَلَهُ، وَنَحْنُ نَسْمَعُ، فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ[20]، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! أَتَانَا رَسُولُكَ، فَزَعَمَ لَنَا أَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ اللهَ أَرْسَلَكَ؟ قَالَ: (صَدَقَ)... قَالَ: وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا خَمْسَ صَلَوَاتٍ

(18) تاريخ ابن معين (1/ 85)، مقدمة المحقق.

(19) منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه ص (66).

(20) هو ضِمَام بن ثَعْلَبَة، كما جاء في إحدى الرِّوايات عند البخاري في «صحيحه» ص (37) (3) كتاب العلم (6) باب ما جاء في العلم، وقوله – تعالى –: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ (طه: ١١٤)، رقم (63).

فِي يَوْمِنَا وَلَيْلَتِنَا. قَالَ: (صَدَقَ). قَالَ: فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ، آللهُ أَمَرَكَ بِهَذَا؟ قَالَ: (نَعَمْ). قَالَ: وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا زَكَاةً فِي أَمْوَالِنَا. قَالَ: (صَدَقَ). قَالَ فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ، آللهُ أَمَرَكَ بِهَذَا؟ قَالَ: (نَعَمْ). قَالَ: وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا صَوْمَ شَهْرِ رَمَضَانَ فِي سَنَتِنَا. قَالَ: (صَدَقَ). قَالَ فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ، آللهُ أَمَرَكَ بِهَذَا؟ قَالَ: (نَعَمْ). قَالَ: وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا حَجَّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً. قَالَ: (صَدَقَ)...)[21].

ففي هذا الحديث نَجِدُ أنَّ ضِمَامَ بن ثَعلبة ﷺ أراد أنْ يتثبت ممّا سمعه من رسولِ رسولِ الله ﷺ، فَرَحَل إلى النَّبيِّ ﷺ حتى يَسْمَع ذلك منه مشافهةً.

قال أبو عبد الله الحاكم إنَّ: «البدوي لـمَّا جاءه رسولُ رسولِ الله ﷺ؛ فأخبره بما فرض الله عليهم، لم يُقنِعه ذلك حتى رحل بنفسه إلى رسولِ الله ﷺ وسمع منه ما بلَّغه الرسول عنه»[22].

وقال القاضي عِيَاض عن ضِمام بن ثعلبة: «جاء مستثبتًا ومشافهًا للنبيّ ﷺ»[23].

ومِنْ الأمثلة عليه - أيضًا -: ما رواه الإمام مسلم في صحيحه بسنده عن البَرَاء بن عَازِب ﷺ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: (إِذَا أَخَذْتَ مَضْجَعَكَ فَتَوَضَّأْ وُضُوءَكَ لِلصَّلاَةِ. ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الأَيْمَنِ. ثُمَّ قُلِ: اللَّهمَّ إِنِّي أَسْلَمْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ. وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ. وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ، رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ، لاَ مَلْجَأَ وَلاَ مَنْجَى مِنْكَ إِلاَّ إِلَيْكَ. آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ. وَاجْعَلْهُنَّ مِنْ آخِرِ كَلاَمِكَ. فَإِنْ مُتَّ مِنْ لَيْلَتِكَ، مُتَّ، وَأَنْتَ عَلَى الْفِطْرَةِ). قَالَ: فَرَدَّدْتُهُنَّ لأَسْتَذْكِرَهُنَّ، فَقُلْتُ: آمَنْتُ بِرَسولِكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ. قَالَ: (قُلْ: آمَنْتُ بِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ)[24].

ففي هذا الحديث نرى أنَّ البَرَاء بن عَازِب ﷺ لـمَّا سَمِعَ حديث النَّبيِّ ﷺ أراد أن يحفظه؛ فأعاده على النَّبيِّ ﷺ ليسْتَذْكِره. وهو نوعٌ من المعارضة، حيث قابَل البراء بن عَازِب سماعه برواية النَّبيِّ ﷺ.

ثانيًا: المعارضة في عهد الصَّحابة ﷺ:

اسْتَمَر الصَّحابة ﷺ بالعمل بمعارضة الأحاديث بعد وفاة النَّبيِّ ﷺ، وظهرت في زمنهم المعارضة لاختبار حفظ الرَّاوي.

---

(21) صحيح مسلم ص (38) (1) كتاب الإيمان (3) باب السؤال عن أركان الإسلام، رقم (10) (12). من طريق هاشم بن القاسم، عن سليمان بن المغيرة، عن ثابت، عن أنس.

(22) معرفة علوم الحديث، للحاكم ص (113).

(23) إكمال المعلم بفوائد مسلم، اليَحْصُبي (1/ 220).

(24) صحيح مسلم ص (1086) (48) كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار (17) باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع، رقم (56) (2710). من طريق جرير بن عبدالحميد، عن منصور، عن سعد بن عبيدة، عن البراء.
والحديث أخرجه البخاري، في «صحيحه» ص (70) (4) كتاب الوضوء (75) باب فضل من بات على الوضوء، رقم (247). من طريق سفيان، عن منصور به. بنحوه.

ولعلَّ أمّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها هي أوَّل من استخدم المعارضة لاختبار حفظ الرَّاوي؛ فقد روى البخاري في صحيحه عن عُرْوة بن الزُّبير رضي الله عنه، قال: «حَجَّ عَلَيْنَا عَبْدُ الله بْنُ عَمْرٍو، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، يَقُولُ: (إِنَّ اللهَ لَا يَنْزِعُ الْعِلْمَ بَعْدَ أَنْ أَعْطَاكُمُوهُ انْتِزَاعًا، وَلَكِنْ يَنْتَزِعُهُ مِنْهُمْ مَعَ قَبْضِ الْعُلَمَاءِ بِعِلْمِهِمْ، فَيَبْقَى نَاسٌ جُهَّالٌ يسْتَفْتَوْنَ فَيُفْتُونَ بِرَأْيِهِمْ، فَيُضِلُّونَ وَيَضِلُّونَ).

فَحَدَّثْتُ بِهِ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، ثمَّ إِنَّ عَبْدَالله ابْنَ عَمْرٍو حَجَّ بَعْدُ، فَقَالَتْ: يَا ابْنَ أُخْتِي، انْطَلِقْ إِلَى عَبْدِالله، فَاسْتَثْبِتْ لِي مِنْهُ الَّذِي حَدَّثْتَنِي عَنْهُ، فَجِئْتُهُ، فَسَأَلْتُهُ، فَحَدَّثَنِي بِهِ كَنَحْوِ مَا حَدَّثَنِي، فَأَتَيْتُ عَائِشَةَ فَأَخْبَرْتُهَا فَعَجِبَتْ، فَقَالَتْ: وَالله لَقَدْ حَفِظَ عَبْدُ الله بْنُ عَمْرٍو»[25].

فعائشة رضي الله عنها قد استخدمت هنا معارضة حديث الرَّاوي بروايته في أزمان مختلفة، وهو أحد مناهج المعارضة التي سار عليها النُّقَّاد فيما بعد.

ثالثًا: المعارضة في عهد التابعين ومن بعدهم:

سار التابعون ومن جاء بعدهم على منهج المعارضة، وتنوعت طرقها في عهدهم؛ فكان هناك معارضة أحاديث الرُّواة عن شيخٍ معين، والمعارضة على الأبواب، ومعارضة روايات الحديث الواحد، وغيرها. كما تنوعت استخداماتها؛ فكان هناك المعارضة لمعرفة العلل، ومدى ضبط الرَّاوي، وتقوية الحديث. وسيأتي في الدراسة التطبيقية نماذج على ذلك.

الخلاصة: من خلال ما تقدم يتبيّن لنا أنَّ المعارضة كانت موجودة منذ عهد النَّبيِّ ﷺ واستخدمها الصحابة فيما بعد، وكانت في ذلك الوقت تعتمد على مقابلة الرِّوايات بغرض التَّثبت غالبًا.

ويبدو لنا أنَّ أوَّل طريقة اسْتُخدِمت في المعارضة هي: معارضة حديث الرَّاوي بروايته في أزمان مختلفة، وكان الهدف منها اختبار حفظ الرَّاوي وضبطه.

واتخذ النُّقَّاد المعارضة بين الروايات منهجاً من أهم المَناهج في النَّقد، وقاموا بتطوير «المعارضة» حيث تنوعت استعمالاتها، وتعدّدت طرقها. وهو ما سيأتي الحديث عنه في المبحث الثاني.

المطلب الثالث: أهمية المُعَارَضَة عند نُقَّادِ الحديث:

تُعَدُّ المُعَارَضة مِنْ أهم مَسَالِك النُّقَّاد في نَقْدِهم للرواة وللأحاديث، ويظهر ذلك مِنْ خِلَال مَعْرِفة النَّتائِج التِي كان يَتَوصَّل إليها النُّقَّاد عنْ طريق

(25) صحيح البخاري ص (1393) (96) كتاب الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة (7) باب ما يذكر من ذمّ الرأي وتكلُّف القياس، رقم (7307). من طريق عبد الرحمن بن شُرَيح وغيره، عن أبي الأسود النَّوْفَلي، عن عروة، عن عبد الله بن عمرو.
والحديث أخرجه مسلم، في «صحيحه»، بمعناه: ص (1072) (47) كتاب العلم (5) باب رفع العلم وقبضه، وظهور الجهل والفتن، في آخر الزمان، رقم (13) (2673). من طريق جرير، عن هشام بن عروة، عن عروة، به.

المُعارضة، إذْ كانوا يتوصَّلون إلى مَعْرِفَة مَرْتَبة الرَّاوي من حيث الحِفظ والضَّبط، والكَشف عن عِلل الحَديث... وسيأتي تفصيل ذلك في مبحث «استعمالات المُعَارضة عند نقَّاد الحَديث»[26].

وقد تحدث العلماء: المتقدمون منهم، والمعاصرون، عن أهمية المقارنة بين الروايات، وعن الفوائد التي تتحقق من خلالها.

وأكثر ما وجدناه من كلام المتقدمين جاء في مَعْرِض حديثهم عن العلل وطرق الكشف عنها. فَنَجِد الإمَام مسلمًا قد أشار في كتابه «التمييز» إلى أهمية معارضة الرِّوايات، وأنَّه يتميَّز مِنْ خلالها صحيح الأحاديث مِنْ سَقيمِها، ويُعْرَف حُفَّاظ الرواة مِنْ غيرهم، حيث قال: «فبجمع هذه الروايات ومُقَابَلة بعضها ببعض، تَتَمَيَّز صحيحها مِنْ سَقِيمِها، وتَتَبيَّن رُوَاة ضِعَاف الأخبار مِنْ أضدادهم من الحُفَّاظ»[27].

كما بيَّن في مقدمة صحيحه أنَّ الحديث الـمُنْكر يُعْرَف بالمعارضة، حيث قال: «وعَلامة الـمُنْكر في حديث الـمُحدِّث، إذا ما عُرِضَت روايته للحديث على رِواية غيره من أهل الحفظ والرِّضا، خالفت روايته روايتهم، أو لم تَكَدْ تُوَافقها»[28].

ويرى الخطيب البغدادي أنَّ العِلَّة في الحديث تُعْرَف بجمع طرق الحديث، والمعارضة بينها، فيقول: «والسبيل إلى معرفة علَّة الحديث أن يُجْمَع بين طرقه، ويُنْظَر في اختلاف رواته، ويُعْتَبَرَ بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط»[29].

وقد بيَّن الإمام ابن الصَّلاح أنَّ ضبط الراوي يُعْرَف بالمعارضة، حيث قال: «يُعْرف كون الرَّاوي ضابطًا بأنْ نَعْتَبِرَ رواياته بروايات الثِّقَات المعروفين بالضبط والإتقان، فإنْ وجدنا رواياته موافقة – ولو من حيث المعنى – لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذٍ كونه ضابطًا ثبتًا، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتجَّ بحديثه»[30].

ويتحدث الدكتور أحمد محمد نور سيف من المعاصرين عن أهمية المعارضة، فيقول: «يتكشَّف بها كَذِب الرواة، وانْتِحَالهم ما ليس من حَدِيثهم، ويتكشَّف بها كذلك جوانب كثيرة من وَهْم الرُّواة وسهوهم وغلطهم، فَيُحْكَم على الرَّاوي بالضَّبط والإتقان، أو الخلل اليسير أو الكثير مع الصِّدق في اللِّسَان»[31].

ويقول الدكتور أكرم ضياء العمري: إنَّ المعارضة

(26) انظر: المبحث القادم.

(27) التمييز، للإمام مسلم ص (209).

(28) مقدمة صحيح مسلم ص (20).

(29) الجامع لأخلاق الراوي، للخطيب البغدادي ص (426).

(30) علوم الحديث، لابن الصلاح ص (106).

(31) تاريخ ابن معين (1/ 85)، مقدمة المحقق.

قد كشفت عن وقوع الاضطراب، والقَلْب، والتَّصحيف، والتَّحريف، والإدراج في متون الأحاديث. وإنَّه نَجَمَ عنها ظهور فروع عديدة عُرِفت بعلوم الحديث، فنتيجة معارضة الأسانيد عُرِف المُرسل والمُنْقطع والمَوقوف والمَقلوب وغيرها. ونَتِيجة لمُعارضة المُتون عُرِفَ الشَّاذ والمُضطرب والمُنكر والمُدرج وغيرها[32].

ويرى الدكتور محمد لقمان السَّلفِي أنَّ كثيرًا من الاصطلاحات التي أطلقها المحدثون على الرُّواة، جاءت نتيجة المعارضة بين الروايات. فالنُّقَّاد يدرسون مرويات الراوي في ضوء مرويات غيره، وينظرون في حديثه، ويقارنُونَه بمرويات غيره. ثم يطلقون على الرَّاوي لفظًا يحدد مقدار ضبطه، ودرجة مَرْوِيِّه[33].

يتبيّن مما سبق: أنَّ المعارضة مِنْ أهم مسالك النُّقَّاد في نَقْدِهم للأحاديث والرواة، ويظهر ذلك من خلال اعتمادهم عليها في معرفة ضبط الرُّواة، والكشف عن العلل في حديثهم. كما يظهر ذلك من خلال عباراتهم التي تفيد أن الـمُعارضة هي السَّبيل الأمثل إلى ذلك.

***

(32) منهج النقد عند المحدثين مقارنًا بالمنهج النقدي الغربي ص (27 – 30).

(33) انظر: اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندًا ومتنًا، ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم، لمحمد لقمان السَّلفي ص (329 – 330).

المبحث الثاني

استعمالات المعارضة عند نقاد الحديث وطرقها

المطلب الأول: استعمالات المعارضة عند نُقَّاد الحديث:

تعددت استعمالات النُّقَّاد للمعارضة، ومن خلال استقراء أقوالهم في نَقْد الرُّواة والمَرويات، يتبيَّن لنا أنَّ أكثر المُعارضة كانت لمعرفة ضبط الرَّاوي، والكشف عن عِلَلِ الحديث، وتقوية الحديث. وهو ما سَنُوضِّحه فيما يلي.

أولًا: معرفة ضبط الرَّاوي بالمعارضة:

المَراد بضبط الرَّاوي: أنْ يكون الرَّاوي متيقظًا غير مُغَفَّل، حافظًا إن حدَّث من حفظه، ضابطًا لكتابه إن حدَّث من كتَابِه. وإن كان يُحَدِّث بالمعنى اشْتُرِطَ فيه مع ذلك أنْ يكون عالما بما يُحيل المعاني[34].

والطَّريق إلى مَعرفة ضبط الرَّاوي هو المعارضة؛ ولذلك لَمَّا سأل إسماعيل بن عُلَيَّة الإمام يحيى بن معين عن مرتَبَتِه في الحفظ، قال له: «أنت مستقيم الحديث»، فقال ابن عُلَيَّة: «وكيف علمتم ذاك؟»، فأجابه: «عارضنا بها أحاديث النَّاس، فرأيناها مستقيمة»[35].

وهذا ما ذهب إليه من كان قَبْله من الأئمة، وتابعه عليه من كان في عصره، ومن جاء بعدهم إلى

(34) انظر: علوم الحديث، لابن الصلاح ص (105).

(35) انظر: معرفة الرجال عن يحيى بن معين (2/ 39).

عصرنا الحاضر، فممَّن وافقه من المتقدمين: الشَّافعي، وابن حبان، وابن الصَّلاح[36]. ومن المعاصرين: محمد أبو شهبة، وعبد الله بن جبرين، ورفعت فوزي، وعبدالله الجُديع.

فَنَجِدُ الإمام الشَّافِعِي قد بَيَّن أنَّ ضبط الرَّاوي يُعْرَف بموافَقَتِه الحُفَّاظ؛ أي: بمعارضة حديثه بحديثهم، فقال: «يُعْتَبرُ على أهلِ الحديث بأن إذا اشتركوا في الحديث عن الرَّجل بأن يُسْتَدَل على حفظ أحدهم بموافقة أهل الحفظ، وعلى خلاف حفظِه بخلافِ حفظ أهل الحفظ له»[37].

وقد تحدث الإمام ابن حبان عن استخدامه للاعتبار في معرفة حال الرَّاوي من حيث الجرح والتعديل، وبيَّن ذلك بمثالٍ نورِدُه هنا لأهميته.

قال ابن حبان: «الإنصافُ في النَّقَلَة في الأخبار استعمال الاعتبار[38] فيما رووا.

وإني أمثِّل للاعتبار مثالاً يستدرك به ما وراءه، وكأنَّا جئنا إلى حماد بن سلمة، فرأيناه روى خبرًا عن أيوب السَّخْتِياني، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النَّبيِّ ﷺ، لم نجد ذلك الخبر عند غيره من أصحاب أيوب، فالذي يلزمنا فيه التوقُّفُ عن جرحه، والاعتبار بما روى غيرُه من أقرانه، فيجب أن نبدأ، فننظُرَ هذا الخبر، هل رواه أصحاب حمَّاد عنه، أو رجلٌ واحدٌ منهم وحده؟

فإن وُجِد أصحابُه قد رووه، عُلِم أنَّ هذا قد حدَّث به حماد. وإن وجد ذلك من رواية ضعيفٍ عنه، أُلْزِقَ ذلك بذلك الرَّاوي دونه، فمتى صحَّ أنَّه روى عن أيوب ما لم يتابع عليه، يجب أن يُتَوقَّف فيه، ولا يُلْزَقَ به الوَهَنُ، بل ينظر: هل روى أحدٌ هذا الخبر من الثقات عن ابن سيرين غير أيوب؟ فإن وُجِدَ ذلك، عُلِمَ أنَّ الخبر له أصلٌ يُرْجَعُ إليه، وإنْ لم يوجد ما وصفنا، نُظِرَ حينئذٍ: هل روى أحدٌ هذا الخبر عن أبي هريرة غيرُ ابن سيرين من الثِّقات؟ فإن وُجد ذلك، عُلِمَ أنَّ الخبر له أصل، وإنْ لم يوجد ما قلنا، نُظر: هل رَوَى أحدٌ هذا الخبر عن النَّبِيِّ ﷺ غير أبي هريرة؟ فإنْ وجد ذلك، صحَّ أنَّ الخبر له أصل، ومتى عُدم ذلك، والخبرُ نفسُهُ يخالف الأصول الثلاثة، عُلِمَ أنَّ الخبر موضوعٌ لا شك فيه، وأنَّ ناقله الذي تفرَّد به هو الذي وضعه.

هذا حُكْم الاعتبار بين النَّقَلَة في الروايات. وقد

(36) تقدم قول ابن الصلاح في بيان ذلك.

(37) الرسالة، للشافعي ص (383).

(38) يُعَدُّ «الاعتبار» طريقًا يتوصَّلُ من خلاله إلى أمرين؛ الأول: تقوية الحديث، والثاني: معرفة مدى إتقان الرَّاوي وضبطه. وكلام الإمام ابن حِبَّان هنا يدل على الأمر الثاني، كما هو ظاهرٌ من خلال السياق. وقد أورد الإمام ابن الصلاح كلام ابن حبان هذا؛ في كتابه «علوم الحديث»، موضِّحًا به طريق الاعتبار الذي يتوصَّل من خلاله إلى المتابع والشاهد. انظر: علوم الحديث، لابن الصلاح ص (82).

اعتبرنا حديث شيخ شيخ، على ما وصفنا من الاعتبار على سبيل الدين، فمن صحَّ عندنا منهم أنَّه عدلٌ، احتججنا به، وقبلنا ما رواه، وأدخلناه في كتابنا هذا، ومن صح عندنا أنَّه غير عدل بالاعتبار الذي وصفناه، لم نحتجَّ به»(39).

وغاية كلام ابن حبان، أنَّه لا ينبغي التَّسَرُّع في الحكم على الرَّاوي بالضعف؛ لتفرده في حديثٍ رواه عن شيخه، وإنَّما يجب التَّوقف والتَّثبت، فَيُنْظَر فيمن روى هذا الحديث من تلاميذه. فإن رواه عددٌ منهم، فهذا يعني أنَّه قد حدَّث به، وإن تفرد بروايته عنه راوٍ ضعيف، فَيُحْتَمَل أن يكون الخطأ من هذا الرَّاوي عنه.

وهكذا يبحث في رواة الحديث طبقةً طبقة، ويُعَارِض رواياتهم؛ ليعرف مدى إتقان الرُّواة وضبطهم.

ويقول الدكتور محمد أبو شهبة: إنَّ الأئمة استوثقوا من حفظ كل راوٍ؛ «وذلك بمقارنة رواياته بعضها ببعض، وبروايات غيره، فإن وجدوا خطأه أكثر من صوابه ضعَّفوا روايته وردُّوها»(40).

ويقول الدكتور عبد الله بن جِبرين: «ثم إنَّ الطريق إلى معرفة ضبط الرَّاوي: التتبع لرواياته، ومقابلتها برواية الحُفَّاظ الثِّقات، فموافقته لهم -ولو في المعنى- دليل ضبطه، ولا تضر المخالفة النَّادرة. أمَّا من كان كثير الرِّواية للغرائب، أو كثيرًا ما ينفرد عن الثقات بما يخالف الأثبات، فإنَّه لا يقبل خبره، فإن ذلك دليل ضعف روايته، ودخول السهو عليه؛ ولو كان معروفًا بتحري الصدق، وبالصلابة في الدِّين»(41).

وتحدث الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب عن ضبط الرَّاوي، وأنَّه يُعْرَف بوسائل: أولها «مقارنة رواياته بروايات الثِّقات المشهورين بالضبط والإتقان، فإن كانت رواياته موافقة لرواياتهم تمامًا، أو في الأغلب، فهو ضابط ثبت في مروياته؛ وأحاديثه -تبعًا لذلك- صحيحة إذا انضمت إلى ضبطه عدالته»(42).

ويقول: «ولقد قام أئمة الحديث بمقارنة مرويات الرَّاوي بمرويات غيره؛ للوقوف على مَدَى ضبطه خير قيام، وقد وصلوا من ذلك إلى من هو أثبت في الرِّواية عن آخر، أو في شيخٍ معينٍ، أو في بلدٍ معين، أو دون تحديد؛ حتى يمكنهم من ذلك الأخذ بروايات الأتقن منهم لحديثه، وترك ما خالفه»(43).

وقال الدكتور عبد الله بن يوسف الجديع: إنَّ ضبط الرَّاوي يُعْرَف بِطُرُقٍ منها: «عرض رواياته على روايات غيره؛ ليتبيَّن قدر موافقته أو مخالفته أو تفرُّده. ويتمُّ ذلك بالمقارنة بين حديث الرَّاوي، وأحاديث

(39) مقدمة صحيح ابن حبان (1/ 154 - 155).

(40) في رحاب السنة الكتب الصحاح الستة، لأبي شهبة ص (51).

(41) أخبار الآحاد في الحديث النبوي، لابن جبرين ص (46).

(42) توثيق السنة في القرن الثاني الهجري، لرفعت فوزي ص (171).

(43) المصدر نفسه ص (172).

الثِّقات المعروفة، وأحاديث المجروحين المنْكَرَة، ويعتبرُ حالُهُ في الإتقان بقدر ما وافق فيه الثِّقات، وحاله في الجَرْح بحسب ما تفرَّد به، أو خالَفَ فيه الثِّقات، أو وافق المجروحين. وهذا طريق تمييز أكثر النقلة»[44].

ويقول: «وهذا المنهج في المقابلة لحديث الرَّاوي بحديث غيره؛ ليتبيَّن منها قدر ما يشهدُ له، وما لا يشهد له، أو ما يخالفه ويناقضه، هو القاعدة العظمى لتَمييز الحفَّاظ الثِّقات من غيرهم»[45].

ثانيًا: الكشف عن عِلَلِ الحديث بالمعارضة:

والعلل، جمع «علة»، وهي: أسباب خفية غامضة تقدح في صحة الحديث. والحديث المُعَلل: هو الحديث الذي اطُّلِعَ فيه على عِلَّة تقدح في صحته، مع أنَّ ظاهره السَّلامة مِنها[46].

والطريق إلى معرفة العلَّة هو المعارضة، بأنْ يتم جمع طُرُق الحديث ومقابلتها.

هذا ما نَصَّ عليه عددٌ من العلماء، منهم: الخطيب البغدادي، حيث قال: «والسَّبيل إلى معرفة علَّة الحديث أن يُجْمَع بين طرقه، ويُنْظَر في اختلاف رواته، ويُعْتَبَر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط»[47].

أي: أنَّ علَّة الحديث تُدْرَك بجمع طرقه، ثم معارضتها، والنَّظر في اختلاف رُوَاتِه. ولذلك يقول الإمام علي بن المديني: «الباب إذا لم تُجْمَع طرقه لم يتبيَّن خطؤه»[48].

وقال الإمام النووي في مَعْرض حديثه عن الحديث المعلَّل: «والطريق إلى مَعْرِفَتِه جَمْع طُرق الحديث، والنَّظر في اختلاف رواتِه، وضبطهم، وإتقانهم»[49].

ثالثًا: تقوية الحديث بالمعارضة:

تُعَدُّ المعارضة أحد سُبُل تقوية الحديث[50]؛ وذلك لأن الاعتبار عند المحدثين قائمٌ على المعارضة، حيث يجمع النَّاقد روايات الحديث، ويقابل بعضها ببعض، فيعرف المتابع والشاهد.

ويُعرَّف «الاعتبار» بأنَّه: «هو أنْ تأتي إلى حديثٍ

(44) تحرير علوم الحديث، للجُديع (1/ 261).

(45) المصدر نفسه (1/ 264).

(46) علوم الحديث، لابن الصلاح ص (90).

(47) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي= ص (426).

(48) المصدر نفسه ص (370).

(49) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النَّذير، للنووي ص (44).

(50) ويتقوى الحديث – أيضًا – بأمور أخرى، مثل: قول الصحابي، وموافقة القرآن، أو الإجماع، أو أصول الشرع، أو تلقي العلماء له وتداوله بينهم دون نكير، وبموافقة القياس، وغير ذلك. وهي معتبرة عند الفقهاء دون المحدثين. انظر للتوسع: تقوية الحديث الضعيف بين الفقهاء والمحدثين، محمد بازمول ص (216 وما بعدها)؛ ومناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة، مرتضى الزين أحمد ص (22 – 27).

لبعض الرُّواة، فتعتبرُه بروايات غيره من الرُّواة بِسَبْرِ طُرُقِ الحديث؛ ليُعْرَف: هل شاركه في ذلك الحديث راوٍ غيره، فَرَوَاه عن شيخه أم لا؟»[51].

فالاعتبار هو تتبع طرق الحديث الذي يُظَن أنَّه فرد؛ ليُعلم: هل له مُتَابع، أو شاهد، أو لا؟[52] فهو يعتمد على المُعارضة بين الرِّوايات، حيث يتم سَبْر طُرُق الحديث، ثم مقابلة الأسانيد والمتون، لمعرفة هل تابع هذا الرَّاوي أحدٌ في روايته عن شيخه أو لا؟ وهل يوجد لهذا المتن شاهد أو لا؟

المطلب الثاني: طُرُق المعارضة عند نُقَّادِ الحديث:

تنوعت طرق المعارضة عند نقَّاد الحديث، وبحسب ما تيسَّر لنا الاطلاع عليه ممَّا كُتِبَ في المعارضة، وبالنَّظر إلى أقوال الأئمة في الجرح والتعديل وعلل الحديث، توصَّلنا إلى معرفة إحدى عشرة طريقة من طرق المعارضة، وفيما يلي بيانها.

أولًا: معارضة حديث الرَّاوي بروايته في أزمان مختلفة:

تعتمد هذه الطريقة من المعارضة على سماع الحديث من الرَّاوي مرتين أو أكثر، في فترات زمنية متباعدة قد تصل إلى سنوات، ويقوم النَّاقد بمعارضة هذه الروايات، ويَنْظر: هل اختلفت الألفاظ، أو تغيرت؟ وفي هذه الطريقة – غالبًا – يلتقي النقاد الرُّواة، ويسمعون منهم.

وقد استخدمت عائشة رضي الله عنها هذا النوع من المعارضة[53]، ولعلَّها أول من استخدمه.

وفائدة هذا النوع من المعارضة هو: معرفة مدى ضبط الرَّاوي وصِدْقِه، وما إذا تغير حفظه، أو اختلط.

ومن الأمثلة على هذه الطريقة: قول إبراهيم النَّخَعي لعُمَارة بن القَعْقَاع: «إذا حدَّثتني فحدِّثني عن أبي زُرعة بن عمرو بن جَرير، فإنَّه حدَّثني مَرَّةً بحديثٍ، ثم سألته بعد ذلك بسنين، فما أَخْرَم منه حرفًا»[54].

فإبراهيم النَّخَعي يسمع الحديث من أبي زُرعة مَرَّةً، ثم يسأله بعد ذلك بسنين أنْ يحدِّثه، فيتبيّن له بمقابلة الرِّوايتين شِدَّة ضبطه للحديث.

ثانيًا: معارضة أحاديث الرُّواة عن شيخٍ معين:

يقوم النُّقَّاد بمعارضة أحاديث الرُّواة الذين يشتركون في الرواية عن شيخٍ معين.

وفائدة هذا النوع من المعارضة هو: معرفة أتقن الرُّواة لحديث ذلك الشيخ، كما تفيد في الترجيح بين

---

(51) شرح التبصرة والتذكرة، للعراقي (1/ 258).

(52) انظر: توجيه النظر إلى أصول الأثر، للجزائري (1/ 491).

(53) تقدم ذكره.

(54) سنن الترمذي ص (396) (21) كتاب الجهاد عن رسول الله ﷺ (21) باب ما جاء ما يُكره من الخيل. بعد الحديث رقم (1698). عن محمد بن حُمَيد الرازي، عن جرير، عن عُمَارة بن القعقاع به. وانظر: كتاب «العلل» آخر سنن الترمذي ص (891).

الروايات عند الاختلاف.

قال ابن حبان مبيِّنًا أتقن الرواة لحديث محمد بن مُسْلِمٍ الزُّهْرِي: «أتقن النَّاس في الزُّهْرِي: مالك، ومعمر، والزُّبَيْدِي،[55] ويونس، وعُقَيل – الأيليان –، وابن عيينة. هؤلاء الستة أهل الحفظ والإتقان والضبط والمذاكرة، وبهم يعتبر حديث الزُّهْرِي إذا خالف بعض أصحاب الزُّهْرِي بعضًا في شيءٍ يرويه»[56].

ومن أمثلة هذه الطريقة: معارضة يحيى بن معين لأحاديث الرواة عن عمرو بن دينار، فتبيَّن له أنَّ سفيان ابن عُيَيْنة أتقن الرُّواة لحديثه.

قال يحيى بن معين: «سفيان بن عُيَيْنة أثبت النَّاس في عمرو بن دينار، قيل: حمَّاد بن زيد؟ قال: أعلم بعمرو ابن دينار من حمَّاد بن زيد. قيل: فإن اختلف ابن عُيَيْنة وسفيان الثوري في عمرو بن دينار؟ قال: سفيان أعلم بعمرو منه»[57].

ثالثًا: معارضة حديث الراوي بحديث شيخه:

يقوم النُّقاد بمعارضة حديث الرَّاوي بحديث شيخه، وفائدة هذا النوع من المعارضة هو: معرفة مدى ضبط الرَّاوي وصِدْقِه.

ومن أمثلة هذه الطريقة: معارضة يحيى بن سعيد القطان لرواية شعبة بن الحجَّاج عن محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى.

قال يحيى بن سعيد: «روى شعبة، عن ابن أبي ليلى، عن أخيه عيسى، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبي أيوب، عن النَّبيِّ ﷺ في العُطاس[58]. ثم لقيت ابن أبي ليلى،

(55) هو: محمد بن الوليد بن عامر الزُّبَيْدي الحِمْصي، أبو الهُذَيل. قال عنه ابن سعد: «كانَ أعلم أهل الشام بالفتوى والحديث». مات سنة (148هـ). **والزُّبَيْدِي**: نسبة إلى قبيلة زُبَيد اليمنية. انظر: الطبقات الكبير، لابن سعد (9/ 470)؛ وسير أعلام النبلاء، للذهبي (6/ 281)؛ والأنساب، للسَّمْعَاني (3/ 135).

(56) الثقات، لابن حبان (7/ 343).

(57) التاريخ لابن معين، رواية الدُّوري (3/ 117).

(58) المراد: الحديث الذي رواه الترمذي في «سننه» ص (616) (41) كتاب الأدب عن رسول الله ﷺ (3) باب ما جاء: كيف تشمت العاطس رقم (2741)، قال: حدَّثنا محمود بن غَيْلَانَ، حدَّثنا أبو داود، أخبرنا شعبة، أخبرني ابن أبي ليلى، عن أخيه عيسى بن عبد الرحمن، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبي أَيُّوب؛ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: (إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: الحَمْدُ للهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَلْيَقُلْ الَّذِي يَرُدُّ عَلَيْهِ: يَرْحَمُكَ اللهُ، وَلْيَقُلْ هُوَ: يَهْدِيكُمُ اللهُ وَيُصْلِحُ بَالَكُمْ). ثم قال: «هكذا رَوَى شعبةُ هذا الحديث عن ابن أبي ليلى، عن أبي أَيُّوب، عن النَّبيِّ ﷺ. وكان ابن أبي ليلى يَضْطَرِب في هذا الحديث؛ يقول أحيانًا: عن أبي أَيُّوب، عن النَّبيِّ ﷺ، ويقول أحيانًا: عن عليّ، عن النَّبي ﷺ».

والحديث أخرجه الطيالسي في «مسنده» (1/ 483) رقم (592)، وأحمد بن حنبل في «مسنده» (38/ 537) رقم (23557)، و(38/ 559) رقم (23587)، والنسائي في «السنن الكبرى» (9/ 90) رقم (9970)، والحاكم في «المستدرك» (4/ 399) رقم (7773)، والطحاوي، في شرح معاني الآثار (4/ 302) رقم (7030). من طرق عن شعبة به.

قال النسائي: «محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ليس بالقوي=

فحدَّثنا عن أخيه عيسى، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن عليّ، عن النَّبيِّ ﷺ»[59].

فهذا الحديث سمعه يحيى القطَّان من شعبة بن الحجَّاج، عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى. ثمَّ سمعه مرَّةً أخرى من ابن أبي ليلى مباشرةً، فتبيَّن له بمعارضة الروايتين اضطراب ابن أبي ليلى فيه، حيث كان يحدِّث به أحيانًا عن أبي أيوب، عن النَّبيِّ ﷺ، وأحيانًا أخرى عن علي، عن النَّبيِّ ﷺ.

=في الحديث، سيّئُ الحفظ، وهو أحد الفقهاء».

وقال الحاكم: «هذا من أوهام محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الفقيه الأنصاري القاضي رحمه الله، فلولا ما ظهر من هذه الأوهام لـمَا نسبه أئمة الحديث إلى سوء الحفظ».

وأخرجه ابن ماجه في «سننه» ص (615) رقم (3715)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (13/ 275) رقم (26519)، وابن حنبل في «المسند» (2/ 275) رقم (972). من طريق علي ابن مُسْهِر.

وابن حنبل في «مسنده» (2/ 287) رقم (995)، والحاكم في «المستدرك» (4/ 399) رقم (7774). من طريق يحيى بن سعيد.

وأبو يعلى في «مسنده» (1/ 260) رقم (306). من طريق محمد ابن عبد الرحمن بن المغيرة.

والنسائي في «السنن الكبرى» (9/ 90) رقم (9969). من طريق أبي عَوانة.

جميعهم، عن ابن أبي ليلى، عن أخيه عيسى، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي بن أبي طالب، عن النَّبيِّ ﷺ.

(59) كتاب العلل (آخر سنن الترمذي) ص (890).

رابعًا: معارضة حفظ الرَّاوي بكتابه:

ويُقصد بهذه الطريقة: أنَّ النَّاقد يقارن حديث الرَّاوي إذا حدث من حفظه، بحديثه إذا حدَّث من كتابه؛ ليتبيَّن له مدى ضبطه.

ومن أمثلة هذه الطريقة: معارضة الإمام أحمد بن حنبل لما رواه أبو عَوَانة[60] من حفظه بما رواه من كتابه، فتبيَّن له أنَّه يَهِم فيما يرويه من حفظه، فقال أحمد: «إذا حدَّث أبو عوانة من كتابه فهو أثبت، وإذا حدَّث من غير كتابه فربما وهم»[61].

ووافقه على ذلك أبو حاتم، وأبو زرعة، فقال أبو حاتم: «كتبه صحيحة، وإذا حدَّث من حفظه غلط كثيرًا». وقال أبو زرعة: «ثقة إذا حدَّث من كتابه»[62].

خامسًا: المعارضة على الأبواب:

يقوم النُّقاد بمعارضة الأحاديث على الأبواب، وفائدة هذا النوع من المعارضة: معرفة ما يَصِح من الحديث في الباب وما لا يصح، كما يعرفون بذلك أصح حديث في هذا الباب.

(60) هو الإمام الحافظ، الثبت، محدِّث البصرة، الوضَّاح بن عبد الله، مولى يزيد بن عطاء اليَشْكُري، مات سنة (176هـ). انظر ترجمته في: تاريخ مدينة السلام، للخطيب البغدادي (15/ 638)؛ وتهذيب الكمال، للمزي (30/ 441)؛ وسير أعلام النبلاء للذهبي (9/ 217).

(61) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (9/ 40).

(62) المصدر نفسه (9/ 41).

ومن أمثلة هذه الطريقة: حديثٌ رواه العُقيلي من طريق سيف بن سليمان، عن قيس بن سعد، عن عمرو ابن دينار، عن ابن عباس رضي الله عنهما: (أنَّ النَّبيَّ ﷺ قَضَى بِاليَمِينِ مَعَ الشَّاهِد).

ثم قال العقيلي: «أحسن حديث في باب اليمين مع الشاهد عندنا حديث سيف هذا[63]، وسائر الروايات فيها لين»[64].

سادسًا: معارضة روايات الحديث الواحد:

يستخدم النُّقّاد هذه الطريقة للكشف عن علل الحديث، حيث يتم جمع طرق الحديث ومعارضتها.

ومن الأمثلة على ذلك: قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: «روى الزُّبَيدي – يعني: محمد بن الوليد – عن الزُّهْرِي، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، عن عبد الله ابن عَتيك، عن النَّبي ﷺ: (أنَّه نَهَى عن قتل النِّساء والصِّبيان حين بعثه وأصحابه لقتل ابن أبي الحُقَيْق)[65].

وخالف الزُّبَيدي في هذا الحديث ابن عُيينة، ويونس بن يزيد الأَيْلي، وإبراهيم بن إسماعيل بن زيد بن مجمِّع، فلم يذكروا في هذا الإسناد عبد الله بن عَتيك.

فأمَّا ابن عُيينة فَرَوَى عن الزُّهْرِي، عن ابن كعب ابن مالك، عن عمِّه،[66] عن النَّبي ﷺ. وأمَّا يونس

(63) أخرجه مسلم في «صحيحه» ص (711) (30) كتاب الأقضية (2) باب القضاء باليمين والشاهد، رقم (3) (1712). من طريق زيد بن حُبَاب. وأحمد في «المسند» رقم (2968). والنسائي في «السنن الكبرى» رقم (5967). من طريق عبدالله بن الحارث، كلاهما عن سيف بن سليمان به. وقال النسائي: «هذا إسنادٌ جيد، وسيف ثقة».

(64) الضعفاء، للعقيلي (2/ 547).

(65) هو أبو رافع عبد الله بن أبي الحُقَيق اليهودي، ويقال: سلَّام بن أبي الحُقَيق. كان يؤذي النَّبيَّ ﷺ والمسلمين، فبعث إليه النَّبيُّ ﷺ جماعة من أصحابه فقتلوه بخيبر. وقصة قتله أخرجها=

=البخاري في صحيحه. انظر: الطبقات الكبير، لابن سعد (2/ 87)؛ وتهذيب الأسماء واللغات، للنووي (2/ 324)؛ وتاريخ الإسلام، للذهبي (1/ 341)؛ وصحيح البخاري ص (766) (64) كتاب المغازي (16) باب قتل أبي رافع عبد الله بن أبي الحُقَيق. الأرقام (4038 – 4040).

والحديث أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (3/ 37) رقم (1760). من طريق الزُّبيدي، به، بلفظ: «أنَّ النَّبيَّ ﷺ حين بعثه هو وأصحابه لقتل ابن أبي الحُقيق، وهو بخيبر، نهى عن قتل النساء والصبيان».

(66) لم يُسَمِّه، وقد أورده أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (6/ 3083) فيمن روى عن عمه، ولم يُسمه، ولم ينسبه. وأخرج الحديث عنه بهذا الإسناد.

وقال ابن حجر في «الإصابة» (4/ 238) في ترجمة سراقة بن مالك الأنصاري – أخي كعب بن مالك: إنَّه يحتمل أن يكون هو.

وأيضًا نجده يأتي بهذا الحديث في ترجمة «سهل بن مالك بن أبي كعب الأنصاري – أخي كعب بن مالك» (4/ 509). من طريق مالك، عن الزُّهري، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، عن عمِّه، ويقول: «فإن كان محفوظًا احتمل أن يكون اسم عمه سهلًا، لكن أخرجه أبو عَوانة، والطحاوي، من وجهين آخرين، عن الزُّهري، عن عبد الرحمن، عن أبيه».

ولم يرجِّح أحدهما، فكأنَّه يرى أنَّ المحفوظ قوله: «عن أبيه»، فيكون المراد: كعب بن مالك. =

وإبراهيم بن إسماعيل فَرَوَيَا عن الزُّهْرِي عن عبد الرحمن ابن كعب بن مالك، عن أبيه عن النَّبي ﷺ»[67].

ويتبين ممّا سبق معرفة أبي حاتم بتعدد طرق الحديث واختلاف رواته، وهذا لا يتم إلا بجمع طرق الحديث ومقابلتها.

سابعًا: معارضة حديث الراوي باعتبار شيوخه:

يعارض النُّقَّاد حديث الرَّاوي باعتبار شيوخه الذين روى عنهم، وفائدة هذا النَّوع من المعارضة: معرفة مَدَى إتقان الرَّاوي لحديث شيوخه.

ومن أمثلة هذه الطريقة: معارضة يحيى بن معين لأحاديث عبد الرحمن بن عبد الله الـمَسْعودي باعتبار شيوخه، فتبيَّن له إتقانه لحديث بعضهم، وضعفه في حديث آخرين، فقال: «الـمَسْعودي ثقة. ولكنه كان يغْلَط إذا حدَّث عن عاصم[68] وسَلَمة بن كُهَيْل، وكان حديثه صحيحًا عن القاسم،[69] ومَعْن بن عبدالرحمن»[70].

ثامنًا: معارضة حديث الرَّاوي باعتبار تلاميذه:

تُعَدُّ معارضة أحاديث الرَّاوي باعتبار تلاميذه إحدى طرق المعارضة التي استخدمها النُّقاد، فكما كانوا يعارضون أحاديث الرَّاوي باعتبار شيوخه الذين روى عنهم؛ كانوا يعارضون أحاديثه باعتبار تلاميذه الذين رووا عنه.

وفائدة هذا النوع من المعارضة: معرفة ما إذا كان الرَّاوي ثقة، فنُسِب إليه الضعف بسبب من روى عنه.

ومن أمثلة هذه الطريقة من المعارضة: قول ابن حبان في أبي هاشم الرُّمَّاني[71]: «كان يخطئ، يجب أن يُعْتَبر حديثه إذا كان من رواية الثقات عنه، فأمَّا رواية الضعفاء عنه مثل: عمرو بن خالد الواسطي ودونه، فإنَّ الوهن يَلْزق بهم دونه؛ لأنَّه صدوق لم يكن له سبب يوهن به غير الخطأ، والخطأ متى لم يفحش لا يستحق من وُجِدَ فيه

=وأيضًا نقل عن أبي القاسم البغوي (9/ 294) أنَّه لم يكن لمالك ولد غير كعب الشاعر المشهور.

ولذلك أَشْكَل هذا على الشيخ أحمد شاكر، والدكتور رفعت فوزي، كما أَشْكَل على من سبقهما. انظر: مسند الشافعي، تخريج د. رفعت فوزي عبد المطلب (2/ 1398)؛ والتعليقات الرضية على الروضة الندية، للألباني (3/ 451).

(67) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (5/ 121 – 122).

(68) هو الإمام الكبير، مُقرئ العصر، أبو بكر عاصم بن أبي النَّجود الـمُقرئ، واسم أبيه: بَهْدَلة، وقيل: بَهْدَلة أمه، قال الذهبي: «وليس بشيء؛ بل هو أبوه»، مات سنة (127هـ). انظر: الطبقات الكبير، لابن سعد (8/ 438)؛ وتهذيب الكمال،=

=للمِزي (13/ 473)؛ وسير أعلام النبلاء، للذهبي (5/ 256).

(69) هو الإمام المجتهد، قاضي الكوفة، أبو عبد الرحمن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهُذَلي. مات سنة (116هـ). انظر: الطبقات الكبير، لابن سعد (8/ 420)؛ وتهذيب الكمال، للمِزي (23/ 379)؛ وسير أعلام النبلاء، للذهبي (5/ 195).

(70) التاريخ لابن معين، رواية الدُّوري (3/ 333).

(71) اسمه: يحيى بن دينار، وقيل: ابن الأسود، وقيل: ابن نافع. ثقة، حُجَّة، احتجوا به في الكتب السِّتَّة، مات سنة (132هـ). انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (9/ 140)؛ وتهذيب الكمال، للمِزي (34/ 362)؛ وسير أعلام النبلاء، للذهبي (6/ 152).

ذلك الترك»[72].

كما يفيد هذا النوع من المعارضة في حالة اختلاط الرَّاوي، حيث يتم معارضة أحاديث تلاميذه، ومعرفة من روى عنه قبل الاختلاط ومن روى بعده. فحين سأل الترمذي شيخه البخاري عن صالح مولى التوأمة، أجاب: «قد اختلط في آخر أمره، من سَمِع منه قديمًا، سماعه مُقَارِبٌ، وابنُ أبي ذئب – يعني: محمد بن عبدالرحمن – مَا أرى أَنَّه سَمِعَ منه قديمًا، يَروي عنه مناكير»[73].

وعبارة البخاري – وإنْ لم تدل على جزم منه بسماع ابن أبي ذئب من صالح هذا بعد الاختلاط – تشير إلى ترجيح ذلك، ويدل عليه روايته عنه المناكير[74].

تاسعًا: المعارضة بين الرُّواة الأقارب:

ومن أنواع المعارضة – أيضًا – أنْ يُعارض النُّقَّاد بين أحاديث الأقارب، وبخاصةً الإخوة، فيعرفون تفاوتهم في الحفظ، وكأنَّهم أرادوا أن يميزوا بينهم، فلا يلتبس أمرهم على أحد؛ لتشابه الأسماء بينهم.

ومثال هذه الطريقة: قول زياد بن سعد[75] في عمر ابن نافع، مولى عبد الله بن عمر ﵄: «هذا أحفظ ولد نافع، وحديثه عن نافع صحيح»[76]. وكذلك قال الإمام أحمد بن حنبل: «هذا من أوثق ولد نافع»[77].

وقال أبو حاتم في أخيه «عبد الله بن نافع»: «أضعف ولد نافع»[78].

عاشرًا: المعارضة بين الأقران:

وهي إحدى طرق المعارضة التي استخدمها النقاد، وفائدتها: أنَّها يتبين من خلالها تفاوتهم في الضبط، فيُعْرَف مَنْ يُرَجَّح قوله عند الاختلاف.

ومن أمثلة هذا النوع من المعارضة: قول يحيى بن سعيد القطَّان: «أشعث بن سوَّار دون حجَّاج بن أَرْطَاة، ودون محمد بن إسحاق»[79].

حادي عشر: معارضة أحاديث الراوي باعتبار البلدان:

يقوم النُّقاد بمعارضة أحاديث الرَّاوي باعتبار

(72) الثقات، لابن حبان (7/ 596).

(73) علل الترمذي الكبير ص (292).

(74) وخالف في ذلك ابن معين، والجوزجاني، وابن عدي، وغيرهم، وقالوا: إنَّ سماع ابن أبي ذئب منه كان قبل اختلاطه. وأضاف ابن عدي: «لا أعرف له – يعني لصالح – حديثًا منكرًا إذا روى عنه ثقة، وإنَّما البلاء ممن دون ابن أبي ذئب، ويكون ضعيفًا فيروي عنه، ولا يكون البلاء من قبله». انظر: أحوال الرجال، للجوزجاني ص (248)؛ والكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (5/ 85، 88)؛ والمختلطين، للعلائي ص (58).

(75) الإمام، الحُجَّة، زياد بن سعد بن عبد الرحمن الخُراساني، مات سنة (150هـ) أو قبلها. انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (3/ 533)؛ وسير أعلام النبلاء، للذهبي (6/ 323)؛ ومشاهير علماء الأمصار، لابن حبان ص (175).

(76) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (6/ 139).

(77) المصدر نفسه (6/ 139).

(78) المصدر السابق (5/ 183).

(79) المصدر السابق (2/ 271).

البلد الذي روى فيه، أو باعتبار رواية أهل بلدٍ معينٍ عنه، أو باعتبار روايته عن أهل بلدٍ معين.

وفائدة هذا النوع من المعارضة: معرفة مدى ضبط الرَّاوي بالنسبة إلى حديث شيوخه من أهل بلدٍ معين، أو رواية تلاميذه عنه من أهل بلدٍ ما، أو روايته للحديث في بلدٍ من البلدان. وهو يدلُّ على مدى دقة النُّقَّاد في إصدار أحكامهم على الرُّواة.

وممَّا يؤكد اعتماد النُّقَّاد هذه الطريقة؛ لمعرفة حال الرَّاوي بالنسبة إلى بلدٍ معين، قول ابن رجب الحنبلي في «جعفر بن بُرْقَان»: «لا يَبْعُد أنْ يكون حديثه عن أهل الجزيرة[80] – خاصةً – محفوظًا؛ بخلاف حديثه عن غيرهم، وتحقيق ذلك يحتاج إلى سَبْر أحاديثه عن غير الجَزَريين كعِكْرِمَة – مولى ابن عبَّاس –، ونافع – مولى ابن عمر –»[81].

ومن الأمثلة على هذه الطريقة:

1 – معارضة أحاديث الرَّاوي باعتبار روايته في بلدٍ معين:

فمن خلال تتبع روايات الراوي ومعارضتها؛ يظهر للناقد أنَّ ضبط هذا الرَّاوي يختلف من بلدٍ لآخر.

ومن هؤلاء[82]:

معاوية بن يحيى الصَّدَفي، أبو رَوْح: فما حدَّث بالريّ ضعيف، وما حدَّث بالشام أحسن حالاً.

قال أبو زرعة: «ليس بقوي، أحاديثه كلها مقلوبة ما حدَّث بالرَّي، والذي حدَّث بالشام أحسن حالاً»[83].

وقال ابن حجر: «ضعيف، وما حدَّث بالشام أحسن ممَّا حدَّث بالرَّي»[84].

ولعل سبب ذلك تغير حفظه؛ كما قال الإمام ابن حبان: «كان يشترى الكتب ويحدِّث بها، ثم تغيَّر حفظه، فكان يحدث بالوهم فيما سمع من الزُّهْرِي وغيره. فجاء رواية الرَّاوين عنه: إسحاق بن سليمان وذويه كأنها مقلوبة، وفى رواية الشاميين عند الهِقْل بن زياد وغيره أشياء مستقيمة تشبه حديث الثقات»[85].

(80) الجزيرة: هي بلاد تقع بين دَجْلة والفُرات، ولهذا سُمِّيت الجزيرة، وهي الجزء الشمالي من الأرض التي يكتنفها نهرا دَجْلة والفُرَات، أي بين منخفض الثرثار إلى الموصل وتَلَّعَفَر في العراق، إلى أبي كمال ودَيْر الزَّوْر والرَّقَّة، في سورية. وهي من أخصب أرض العرب. انظر: معجم البلدان، للحَمَوي (2/ 134)؛ ومعجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية، للبَلادي ص (82).

(81) شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي (2/ 793).

(82) وقد أورد الإمام ابن رجب الحنبلي في «شرح علل الترمذي» (2/ 767 – 772) عددًا من هؤلاء الرواة؛ مثل: عبد الرحمن ابن أبي الزناد، وعبد الرزاق بن همام، والوليد بن مسلم الدمشقي، والمسعودي.

(83) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (8/ 384).

(84) تقريب التهذيب، لابن حجر ص (471) رقم (6772).

(85) المجروحين، لابن حبان (3/ 3). جاء كلام الإمام ابن حبان=

2 – المعارضة باعتبار رواية أهل بلدٍ معين عنه:

فالنَّاقد يتتبع حديث الرَّاوي باعتبار مَنْ روى عنه، فيتبيَّن ضعفه إذا روى عنه أهل بلدٍ دون آخر. ومن هؤلاء:

أيوب بن عُتبة اليَمامي،[86] أبو يحيى: فحديث أهل العراق عنه ضعيف، وحديثه باليَمامة صحيح.

قال أبو زرعة: «حديث أهل العراق، عن أيوب ابن عُتبة ضعيف. ويقال: حديثه باليَمامة صحيح»[87].

ويرجع ذلك إلى أنَّه حدَّث بالبصرة، وليس معه كتب، وكان لا يحفظ.

قال أبو زرعة: «قال لي سليمان بن داود بن شعبة اليَمامي: وقع أيوب بن عُتبة إلى البصرة، وليس معه كتب، فحدَّث مِنْ حفظه؛ وكان لا يحفظ. فأمَّا حديث اليَمامة ما حدَّث به ثَمَّة فهو مستقيم»[88].

وقال أبو حاتم: «أيوب بن عُتبة، فيه لِين، قَدِم بغداد، ولم يكن معه كتبه، فكان يحدث من حفظه على التوهم فيغلط، وأما كتبه في الأصل فهي صحيحة عن يحيى بن أبي كثير. قال لي سليمان بن شعبة هذا الكلام، وكان عالمًا بأهل اليَمامة. وقال: هو أروى الناس عن يحيى بن أبى كثير، وأصح الناس كتابًا عنه»[89].

3 – المعارضة باعتبار روايته عن أهل بلدٍ معين:

وذلك بأن يتتبع النَّاقد حديث الرَّاوي باعتبار شيوخه من أهل بلدٍ ما، فيتبيَّن له أنَّ روايته عن أهل بلدٍ معين هي أتقن من روايته عن أهل بلدٍ آخر. ومن هؤلاء:

بقية بن الوليد الحِمْصِي: فهو ثقة في روايته عن أهل الشام، ضعيف في غيرهم.

قال علي بن المديني: «بقيَّة صالح فيما روى عن أهل الشام، وأمَّا حديثه عن عبيد الله بن عمر وأهل

=هذا في ترجمة «معاوية بن يحيى الصَّدفي الأطْرَابُلسي أبو مطيع». وقد خلط بينه وبين معاوية بن يحيى الصَّدفي أبو رَوْح. وهذا ما نصَّ عليه ابن الجوزي، حيث قال في ترجمة «الأطرابلسي»: «وقد خلط أبو حاتم ابن حبان، فجعلهما واحدًا، فَخَلَطَ ذِكْرَ هذا بهذا، والتَّحقيق أنَّهما اثنان على ما ذكرنا». وكذلك قال الذهبي: «وقد خلط ابن حبان الترجمتين، فظنَّهما واحدًا، فلم يصنع شيئًا».

وقد نقل ابن حجر كلام ابن حبان هذا في ترجمة معاوية بن يحيى الصَّدفي أبو رَوْح، وليس الأطْرَابُلسي أبو مطيع. وانظر: الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (3/ 128)؛ وميزان الاعتدال، للذهبي (6/ 462)؛ وتهذيب التهذيب، لابن حجر (4/ 113).

(86) اليَمامي: نسبةً إلى اليَمامة، وهي بلدة مشهورة منذ القِدَم، وتعرف اليوم باسم الرياض؛ عاصمة المملكة العربية السعودية. انظر: الأنساب، للسَّمْعَاني (5/ 704)؛ ومعجم البلدان، للحَمَوي (5/ 441)؛ والمجاز بين اليمامة والحجاز، لعبد الله بن محمد بن خميس ص (11 وما بعدها).

(87) الضعفاء لأبي زرعة وأجوبته على أسئلة البرذعي (2/ 549).

(88) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (2/ 253).

(89) المصدر نفسه (2/ 253).

الحجاز والعراق فضعيف جدًا»[90].

وقال ابن عَدي: «إذا روى عن أهل الشام فهو ثبت، وإذا روى عن غيرهم خلط»[91].

وقال ابن رجب في بقيَّة: «مع كثرة روايته عن المجهولين الغرائب والمناكير؛ فإنَّه إذا حدَّث عن الثقات المعروفين ولم يدلس، فإنَّما يكون حديثه جيدًا عن أهل الشام، كبَحِير بن سعد[92]، ومحمد بن زياد[93]، وغيرهما. وأمّا رواياته عن أهل الحجاز وأهل العراق فكَثِيرة المخالفة لروايات الثقات»[94].

المطلب الثالث: نماذج تطبيقية للمعارضة عند نُقَّاد الحديث:

نذكر هنا نماذج تطبيقية لاستخدام النُّقَّاد المعارضة في مجالاتها الثلاثة، نوضِّح من خلالها أهمية المعارضة عند نقَّاد الحديث.

أولًا: نماذج تطبيقية لمعرفة ضبط الرَّاوي بالمعارضة:

تعددت طرق المعارضة التي استخدمها النُّقَّاد لمعرفة ضبط الرَّاوي، وفيما يلي نماذج على ذلك.

1 – معارضة حديث الرَّاوي بروايته في أزمان مختلفة:

من ذلك ما رواه أبو عبد الله الحاكم بسنده عن عبدان الأهوازي، قال: ذاكرت عمَّار بن زَرْبى بحديث بشر بن منصور، عن عُبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر أن النَّبي ﷺ قال: (لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللهِ مَسَاجِدَ اللهِ)، فما كان إلا بعد أيام حتى حدَّث عن بشر بن منصور، عن عُبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر أن النَّبي ﷺ قال: (احتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى)، وثبت عليه يحدث كل من دبَّ ودرج، فأتيته، فقلت له: يا كذَّاب، من أين لك عُبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر: (احتج آدم وموسى)؟ فإنَّما ذكرت لك: (لا تمنعوا إماء الله مساجد الله)[95].

2 – معارضة أحاديث الرُّواة عن شيخٍ معين:

ومن ذلك معارضة الإمام أحمد بن حنبل لأحاديث عبد الرحمن بن مهدي ووكيع بن الجَرَّاح، عن سفيان الثوري، فحينما سأله ابنه صالح: أيُّما أثبت عندك:

---

(90) تاريخ مدينة السلام، للخطيب البغدادي (7/ 627).

(91) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (2/ 276).

(92) بَحِير بن سعد السَّحولي أبو خالد الحمصي، روى له البخاري في الأدب، وفي أفعال العباد، وأصحاب السنن الأربعة. وجاء اسمه «بَحير بن سعيد» في شرح علل الترمذي، تحقيق: د. همام سعيد. والصَّواب أنَّه «ابن سعد»، كما ورد في طبعة د. نور الدين عتر (2/ 611). وانظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (2/ 412)؛ وتهذيب الكمال، للمزي (4/ 20)؛ وتاريخ الإسلام، للذهبي (9/ 75).

(93) محمد بن زياد الألهاني، أبو سفيان، محدِّث حمص، روى له أصحاب الكتب الستة سوى مسلم، مات في حدود (140هـ). انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (7/ 258)؛ وتهذيب الكمال، للمزِّي (25/ 219)؛ وسير أعلام النبلاء، للذهبي (6/ 188).

(94) شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي (2/ 774).

(95) معرفة علوم الحديث، للحاكم ص (425).

عبد الرحمن بن مهدي، أو وكيع؟ قال: «عبد الرحمن أقل سقطًا من وكيع في سفيان، قد خالفه وكيع في ستين حديثًا من حديث سفيان، وكان عبد الرحمن يجيء بها على ألفاظها، وهو أكثر عددًا لشيوخ سفيان من وكيع، وروى وكيع عن نحوٍ من خمسين شيخًا لم يرو عنهم عبد الرحمن، ولقد كان لعبد الرحمن توقٍّ حسن»[96].

وقال عبد الله ابن الإمام أحمد بن حنبل: «سمعت أبي يقول: خالف وكيع ابنَ مهدي في نحوٍ من ستين حديثًا من حديث سفيان، فقلت هذا لعبد الرحمن بن مهدي، فكان يحكيه عبد الرحمن بن مهدي عني. ثم سمعت أبي يقول بعد ذلك: هي أكثر من ستين، وأكثر من ستين، وأكثر من ستين». ثم عقَّب عبد الله بقوله: «كان عبد الرحمن بن مهدي عند أبي أكثر إصابة من وكيع – يعني في حديث سفيان خاصة –»[97].

وقال أحمد: «اختلَفَ عبد الرحمن بن مهدي ووكيع بن الجَراح في نحوٍ من خمسين حديثًا من حديث الثوري، فنظرنا فإذا عامَّة الصَّواب في يد عبدالرحمن»[98].

وقال الفضل بن زياد – يعني القطَّان –: سألت أبا عبد الله: إذا اختلف وكيع وعبد الرحمن، بقول من تأخذ؟ قال: عبد الرحمن يوافق أكثر، وبخاصة في سفيان، كان معنيًا بحديث سفيان[99].

يتبيَّن مما سبق أنَّ الإمام أحمد عارض أحاديث عبد الرحمن بن مهدي ووكيع بن الجرَّاح التي روياها عن شيخهما سفيان الثوري، وتبيَّن له من خلال هذه المعارضة أنَّ ابن مهدي أثبت من وكيع في سفيان، فقد خالفه وكيع في أكثر من ستين حديثًا؛ ولذلك تُقدَّم رواية ابن مهدي على رواية وكيع إذا اختلفا في حديث سفيان خاصة.

ومنها – أيضًا – معارضة الإمام أحمد لأحاديث الرُّواة عن عامر بن شَرَاحِيل الشَّعْبي، فقد روى عبد الله ابن الإمام أحمد، عن أبيه قوله: «أصح النَّاس حديثًا عن الشَّعْبي بن أبي خالد[100]. قال عبد الله: فزكريا، وفراس، وابن أبي السَّفَر؟[101] قال: ابن أبي خالد يشرب العلم

(96) تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (1/ 253)، تحت عنوان: باب ما ذُكِر من إتقان عبد الرحمن بن مهدي وحفظه وثبته. وفي ترجمة «ابن مهدي» في المصدر نفسه (5/ 289).

(97) انظر: العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد بن حنبل، رواية ابنه عبد الله (1/ 427).

(98) تاريخ مدينة السلام، للخطيب البغدادي (11/ 517).

(99) المعرفة والتاريخ، للبَسَوي (2/ 170).

(100) هو الحافظ، الإمام الكبير، أبو عبد الله إسماعيل بن أبي خالد البَجَلي، واسم أبيه: هُرْمُز، وقيل: سعد، وقيل: كثير. أجمع الأئمة على إتقانه والاحتجاج به، وكان مُحدِّث الكوفة في زمانه مع الأعمش، بل هو أسند من الأعمش، مات سنة (146هـ)، وقيل: (145هـ). انظر ترجمته في: الطبقات الكبير، لابن سعد (8/ 463)؛ وتهذيب الكمال، للمزي (3/ 69)؛ وسير أعلام النبلاء، للذهبي (6/ 176).

(101) زكريا: هو ابن أبي زائدة، قاضي الكوفة أبو يحيى الهَمْدَاني،=

شربًا، ابن أبي خالد أحفظهم»[102].

وسأل أبو داود السِّجستاني ابنَ حنبل: «أصحاب الشَّعْبي، من أحبّ إليك؟ قال: ليس عندي فيهم مثل إسماعيل – يعني: ابن أبي خالد – قلت: ثم من؟ قال: ثم مُطَرِّف[103]، قلت: بيان؟[104] قال: بيان من الثقات، ولكن هؤلاء أروى عنه»[105].

فالإمام أحمد عارض هنا أحاديث الرُّواة عن الشَّعبي، فعرف مراتبهم في الحفظ والإتقان لحديثه، فكان أثبتهم فيه إسماعيل بن أبي خالد، ثم مُطَرِّف بن طريف.

وكذلك الإمام أبو حاتم يعارض أحاديث الرواة عن أبي إسحاق، فيقول: «سفيان فقيه حافظ زاهد إمام أهل العراق، وأتقن أصحاب أبي إسحاق، وهو أحفظ من شعبة، وإذا اختلف الثوري وشعبة فالثوري»[106].

فأبو حاتم وجد من خلال هذه المعارضة أنَّ أثبتهم فيه سفيان الثوري، وهو في حديثه عن أبي إسحاق أثبت من شعبة، فيقدَّم الثوري إذا اختلفا في الرواية عنه.

ولذلك لما سَأَل عبد الرحمن بن أبي حاتم أباه وأبا زُرعة عن حديثٍ رواه سفيان، وإسرائيل، عن أبي إسحاق السَّبيعي، عن أبي ليلى الكِنْدي[107]، عن

=مات سنة (149هـ). وفراس: هو ابن يحيى الهَمْدَاني، مات سنة (129هـ). وابن أبي السَّفَر: هو عبد الله بن سعيد بن يُحْمِد الهَمْدَاني. انظر ترجمة زكريا في: الطبقات الكبير، لابن سعد (8/ 474)؛ وتهذيب الكمال، للمزي (9/ 359)؛ وسير أعلام النبلاء، للذهبي (6/ 202).

وترجمة فراس في: التاريخ الكبير، للبخاري (7/ 139)؛ والطبقات الكبير، لابن سعد (8/ 464)؛ وتهذيب الكمال، للمزي (23/ 152). وترجمة ابن أبي السَّفَر في: التاريخ الكبير، للبخاري (5/ 105)؛ والطبقات الكبير، لابن سعد (8/ 457)؛ وتهذيب الكمال، للمزي (15/ 41)؛ وتاريخ الإسلام، للذهبي (8/ 148).

(102) انظر: العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد بن حنبل، رواية ابنه عبد الله (1/ 334).

(103) هو الإمام، المحدِّث، أبو بكر، ويقال: أبو عبد الرحمن، مُطَرِّف ابن طريف الكوفي، مات سنة (143هـ)، وقيل: غير ذلك. انظر ترجمته في: الطبقات الكبير، لابن سعد (8/ 465)؛ وتهذيب الكمال، للمزي (28/ 62)؛ وسير أعلام النبلاء، للذهبي (6/ 127).

(104) هو الإمام، الثقة، أبو بشر بَيان بن بشر الأَحْمَسِي الكوفي، له نحو سبعين حديثًا. انظر ترجمته في: التاريخ الكبير، للبخاري (2/ 133)؛ والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (2/ 424)؛ وتهذيب الكمال، للمزي (4/ 303)؛ وسير أعلام النبلاء، للذهبي (6/ 124).

(105) سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل ص (297).

(106) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (4/ 225).

(107) أبو ليلى الكندي، مشهور بكنيته، واختُلِفَ في اسمه، فقيل: سلمة بن معاوية، وقيل: معاوية بن سلمة، وقال أبو حاتم الرَّازي: «سعيد بن أشرف بن سِنان». روى له البخاري في الأدب المفرد، وأبو داود والنسائي في سننهما، ووثَّقه ابن حجر. انظر: التاريخ الكبير، للبخاري (4/ 77)؛ والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (4/ 2)؛ وتهذيب الكمال، للمزي (34/ 239)؛=

سلمان الفارسي؛ قال: «لا نؤُمُّكُمْ، ولا ننكح نساءكم»[108]. ورواه شعبة، عن أبي إسحاق، عن أوس ابن ضَمْعَج[109]، عن سلمان. أيُّهما الصحيح؟ قالا: سفيان

=وتقريب التهذيب، لابن حجر ص (589) رقم (8332).

(108) المراد ما رواه أبو ليلى الكِنْدي، قال: «أَقْبَلَ سَلْمَانُ فِي اثْنَيْ عَشَرَ رَاكِبًا، أَو ثَلَاثَة عَشَر مِنْ أَصْحَابِ رَسُول الله ﷺ، فَلَمَّا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ قَالُوا: تَقَدَّم يَا أَبَا عَبْدِ الله، قَالَ: إِنَّا لاَ نَؤُمُّكُمْ، وَلاَ نَنْكِحُ نِسَاءَكُمْ، إِنَّ اللهَ هَدَانَا بِكُمْ، قَالَ: فَتَقَدَّمَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ فَصَلَّى أَرْبَع رَكَعَاتٍ، فَلَمَّا سَلَّم قَالَ سَلْمَانُ: مَا لَنَا وَلِلْمُرَبَّعَةِ، إِنَّمَا كَانَ يَكْفِينَا نِصْفُ الْمُرَبَّعَةِ، وَنَحْنُ إِلَى الرُّخْصَةِ أَحْوَجُ».

أخرجه عبد الرزاق في «المصنف»، واللفظ له: رقم (4283)، وانظر: رقم (10329). عن إسرائيل، ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير»، رقم (6053)؛ والبيهقي في «السنن الكبرى»، رقم (5439).

وابن أبي شيبة في «المصنف» رقم (18000)، عن سفيان الثوري. ورقم (8244)، عن أبي الأحوص، ومن طريقه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» رقم (2420). ثلاثتهم عن أبي إسحاق، عن أبي ليلى الكِنْدي، به.

وأخرجه أبو القاسم البغوي في «مسند ابن الجعد» من طريق شعبة رقم (455)؛ والطبراني في «المعجم الكبير» رقم (6158) من طريق عبد الجبار بن العباس؛ والبيهقي في «السنن الكبرى» رقم (13766) من طريق عمار بن رُزيق، ثلاثتهم، عن أبي إسحاق، عن أوس بن ضَمْعَج، عن سلمان.

قال البيهقي: «هذا هو المحفوظ: موقوف».

(109) هو أَوْس بن ضَمْعَج الحضرمي، ثقة مخضرم، روى له أصحاب الكتب الستة سوى البخاري، مات سنة (74هـ). انظر: الطبقات الكبير، لابن سعد (8/ 332)؛ وتهذيب الكمال، للمزي (3/ 390)؛ وتاريخ الإسلام، للذهبي (5/ 364)؛=

أحفظ من شعبة، وحديث الثوري أصح[110].

3 – معارضة حديث الرَّاوي بحديث شيخه:

ما رواه ابن أبي حاتم بسنده، عن يزيد بن زُريع قال: أفادني علي بن عاصم أحاديث عن خالد الحذَّاء، فأتيت خالدًا الحذَّاء، فأنكرها، وما عرف منها واحدًا. وأفادني عن هشام بن حسَّان، فأتيت هشامًا، فسألته عنه، فأنكره، وما عرف[111].

4 – معارضة حفظ الرَّاوي بكتابه:

قال الإمام أحمد بن حنبل في عبد العزيز بن محمد الدَّراوردي: «كتابه أصح من حفظه»[112]. وفي موضع آخر قال: «كان معروفًا بالطلب، وإذا حدَّث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدَّث من كتب النَّاس وَهِم، كان يقرأ من كتبهم فيخطئ، وربما قَلَب»[113].

ولذلك نجد الإمام أحمد يضَعِّف حديثًا رواه الدَّراوردي عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُسْتَعْذَبُ[114] لَهُ الْمَاءُ مِنْ بُيُوتِ

=وتقريب التهذيب، لابن حجر ص (55) رقم (576).

(110) العلل، لابن أبي حاتم (2/ 180).

(111) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (6/ 198).

(112) سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم ص (221).

(113) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (5/ 396).

(114) قال ابن الأثير في «النهاية» (3/ 195): «أي يُحْضَر لَه منها الماء العذب، وهو الطَّيِّب الذي لا مُلُوحة فيه».

السُّقْيَا[115])[116].

فقد روى الإمام أبو داود السجستاني عنه قوله في هذا الحديث: «هذا رِيح». ثم قال: «سمعت أحمد ذكر هذا الحديث، فقال: ليس هذا – يعني: هذا الحديث – في كتاب الدَّراوردي، كان يُحَدِّثَه حفظًا؟ فقال أحمد: كتابه أصح من حفظه»[117].

وفي رواية عن الإمام أحمد قال: «ما رواه إلا الدَّراوردي، ولم يكن في أصل كتابه»[118].

ومن الأمثلة على هذا النوع - أيضًا -: معارضة الإمام ابن حبان لما يرويه عبد الله بن نافع الصائغ من حفظه بما يرويه من كتابه، فقال: «كان صحيح الكتاب، وإذا حدَّث من حفظه ربما أخطأ»[119].

5 – معارضة حديث الرَّاوي باعتبار شيوخه:

ومن أمثلته عند الإمام أحمد، قوله: «عكرمة بن عمَّار مضطرب الحديث عن غير إياس بن سلمة، وكان حديثه عن إياس بن سلمة صالحاً، وحديثه عن يحيى بن أبي كثير مضطرب»[120].

فهذا الرَّاوي حديثه عن إياس بن سلمة صالح، أمَّا حديثه عن غيره من الشيوخ – وبخاصةً يحيى بن أبي كثير – فهو مضطرب.

وقد وافق البخاريُّ الإمامَ أحمد في ذلك، ففي الحديث الذي رواه عكرمة بن عمَّار، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سَلَمة، عن جابر، قال: (حَرَّمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ لحُومَ الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ، وَلحُومَ الْبِغَالِ، وَكُلَّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ، وَكُلَّ ذِي مِخْلَبٍ مِنْ الطَّيْرِ)[121].

(115) قال قتيبة بن سعيد في رواية أبي داود: «هي عين بينها وبين المدينة يومان». سنن أبي داود، بعد الحديث رقم (3735).

(116) أخرجه أبو داود في «سننه» رقم (3735)، وأحمد بن حنبل في «مسنده» رقم (24770)، وأبو يعلى في «مسنده» رقم (4613)، وابن حبان في «صحيحه» رقم (5332)، والحاكم في «المستدرك»، رقم (7284)، والبيهقي في «شعب الإيمان» رقم (6032)، والبغوي في «شرح السنة» رقم (3049). من طُرُق عن الدَّراوَردي، بنحوه.

وأخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» رقم (6033). من طريق عامر بن صالح، وزاد: «مِنْ عِنْدِ حَمَّامٍ عِنْدَ طَرَفِ الْحَرَّةِ».

والبغوي في «شرح السنة» رقم (3050). من طريق محمد بن المنذر، بنحوه. ثلاثتهم عن هشام بن عُروة، عن أبيه، عن عائشة. وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرّجاه».

(117) مسائل الإمام أحمد، رواية أبي داود ص (306 – 307).

(118) المعرفة والتاريخ، للبَسَوي (1/ 428).

(119) الثقات، لابن حبان (8/ 348).

(120) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (7/ 10). وانظر: العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد بن حنبل (1/ 380).

(121) أخرجه الترمذي في «سننه» ص (350) (16) كتاب الصيد عن رسول الله ﷺ (11) باب ما جاء في كراهية كل ذي ناب وذي مخلب، رقم (1478). بنحوه، وابن أبي شيبة في «المصنف» رقم (38048). مطولًا، وأحمد بن حنبل في «مسنده» رقم (14463). مطولًا، من طريق أبي النضر هاشم بن القاسم.

وأخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» رقم (3064)،=

ورواه محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النَّبي ﷺ.

ذهب البخاري إلى أنَّ رواية محمد بن عمرو هي الأصح؛ لأنَّ عكرمة بن عمَّار يغلط في أحاديث يحيى بن أبي كثير، فقال: «حديث أبي سلمة، عن أبي هريرة، أشبه، وعكرمة بن عمَّار يغلط الكثير في أحاديث يحيى بن أبي كثير»[122].

ومن أمثلته عند الإمام أبي حاتم، قوله في الربيع ابن حبيب أبي سلمة: «ليس بقوي، وأحاديثه عن نوفل ابن عبد الملك، عن أبيه، عن علي، عن النبي ﷺ مناكير، ونوفل مجهول»[123]. وهذا الرَّاوي قد ضعَّفه الإمام أبو حاتم، ووثَّقه الإمامان أحمد وابن معين؛ لذا قال عبدالرحمن بن أبي حاتم: «اتفاق أحمد ويحيى على توثيقه يدل على أنَّ إنكار حديثه عن نوفل ليس منه، وأنَّه من نوفل بن عبد الملك»[124].

وهنا تظهر أهمية معارضة أحاديث الراوي باعتبار شيوخه، فيكون الحكم على الراوي بالتوثيق أو التضعيف أكثر دقة وإنصافًا، فلا يحكم عليه بالضعف مطلقًا، إذا كان ضعفه ناشئاً عن ضعف شيخه؛ ولذلك حكم الإمامان: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، بتوثيق هذا الراوي، اعتمادًا على الأصل. وحكم عليه الإمام أبو حاتم بالضعف بالنظر إلى رواياته المنكرة عن شيخه نوفل بن عبد الملك.

ويشهد لهذا قول أبي حاتم في عبد الرحمن بن محمد المُحَاربي: «صدوق إذا حدَّث عن الثقات، ويروي عن المجهولين أحاديث منكرة، فَيَفْسد حديثه بروايته عن المجهولين»[125]. فهذا الراوي تبيَّن للإمام أبي حاتم من خلال معارضة أحاديثه أنَّه ثقة، لكن ضَعفه في بعض الأحاديث ناشئٌ عن روايته عن المجهولين.

6 – معارضة حديث الرَّاوي باعتبار تلاميذه:

ففي الحديث الذي رواه الترمذي من طريق موسى بن عقبة، عن صالح مولى التوأمة، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: (إِذَا قُمْتَ إلى الصَّلَاة فَأَسْبِغِ الْوُضُوءَ، وَاجْعَلِ الْمَاءَ بَيْنَ أَصابعِ يَدَيْكَ وَرِجْلَيْكَ)[126].

=والطبراني في «المعجم الأوسط» رقم (3692). من طريق عاصم بن علي. كلاهما، عن عكرمة، به.

قال الترمذي: «حديث جابر حديثٌ حسنٌ غريبٌ». وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير إلا عكرمة ابن عمَّار».

(122) علل الترمذي الكبير ص (241).

(123) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (3/ 457).

(124) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(125) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (5/ 282).

(126) والحديث أخرجه الترمذي في «السنن» ص (21) (1) كتاب الطهارة عن رسول الله ﷺ (30) باب في تخليل الأصابع رقم (39)، بهذا الإسناد، مختصرًا. وقال: «هذا حديث حسنٌ غريب».

وأخرجه أحمد بن حنبل في «المسند» (4/ 365) رقم (2604).=

قال الترمذي: سألت محمدًا عن هذا الحديث. فقال: هو حديث حسن، وموسى بن عقبة سمع من صالح مولى التوأمة قديمًا، وكان أحمد يقول: من سمع من صالح قديمًا فسماعه حسن، ومن سمع منه أخيرًا، فكأنَّه يضعف سَمَاعه.

قال محمد: وابن أبي ذئب سَمَاعُه منه أخيرًا، ويروي عنه مناكير[127].

ومن أمثلة هذا النوع - أيضًا -: قول الإمام ابن حبان في عمران بن مسلم القَصِير المِنْقَري: «في رواية يحيى بن سُلَيم عنه بعض المناكير، وكذلك في رواية سويد بن عبدالعزيز عنه»[128]. وفي يحيى بن أبي الأسود: «كان يخطئ، يجب أن يُعْتَبر حديثه إذا كان من رواية الثقات عنه، فأمَّا رواية الضعفاء عنه مثل: عمرو بن خالد الواسطي ودونه، فإنَّ الوهن يَلْزَق بهم دُونَه؛ لأنَّه صدوق لم يكن له سبب يوهن به غير الخطأ، والخطأ متى لم يفحش لا يستحق من وجد فيه ذلك الترك»[129]. وفي أبان بن صالح بن عُمَيْر: «يعتبر بحديثه من غير رواية دُرُسْت بن زياد وأضرابه من الضعفاء عنه»[130].

7 - المعارضة بين الرُّواة الأقارب:

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: «سألت أبي عن ولد محمد بن زيد[131]، فقال: هم خمسة، أوثقهم عمر بن محمد، وهو ثقة صدوق»[132].

ومنه - أيضًا -: قول الإمام أحمد: «يحيى بن عبدالملك بن أبي غَنِيَّة ثقة، هو وأبوه متقاربان في الحديث»[133].

وقال عبد الله ابن الإمام أحمد بن حنبل: «سألت أبي: أيُّهما أصح حديثًا عيسى بن يونس، أو أبوه يونس بن أبي إسحاق؟ فقال: لا، بل عيسى أصح حديثًا. فقلت له: عيسى، أو أخوه إسرائيل؟ قال: ما أقربهما، قلت: ما تقول فيه؟ قال: مثل عيسى بن يونس يُسأل عنه؟»[134].

=عن سليمان بن داود الهاشمي، وفيه زيادة. وابن ماجه في «سننه» ص (93) (1) كتاب الطهارة وسننها (54) باب تخليل الأصابع رقم (447) عن إبراهيم بن سعيد، باللفظ نفسه. والحاكم في «المستدرك» (1/ 279) رقم (651) من طريق جعفر بن محمد ابن شاكر، مختصرًا، ثلاثتهم عن سعد بن عبدالحميد، به.

وقد أخرج الحاكم الحديث في المستدرك شاهدًا، ولم يعدّه ممَّا يستدرك على الصحيحين، فقال: «صالح هذا أظنه مولى التوأمة؛ فإن كان كذلك فليس من شرط هذا الكتاب، وإنَّما أخرجته شاهدًا».

(127) علل الترمذي الكبير ص (34).

(128) الثقات، لابن حبان (7/ 242).

(129) المصدر نفسه (7/ 596).

(130) الثقات، لابن حبان (6/ 67).

(131) هو محمد بن زيد بن عبد الله ابن أمير المؤمنين عمر بن الخطَّاب، أبو عاصم العَدوي العُمري المدني. وأولاده هم: عاصم، وواقد، وزيد، وعمر، وأبو بكر. وقد حدَّثوا عنه. انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (7/ 256)؛ وتهذيب الكمال، للمِزي (25/ 226)؛ وسير أعلام النبلاء، للذهبي (5/ 105).

(132) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (6/ 132).

(133) العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد بن حنبل (3/ 310).

(134) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (6/ 292).

8 – المعارضة بين الأقران:

ففي الحديث الذي رواه حمَّاد بن زيد، عن عمرو ابن دينار، عن طاوس قال: «بلغ عمر بن الخطاب أن سَمُرة بَاع الخمر...» الحديث[135]. وخالفه ابن عُيينة؛ فرواه عن عمرو، عن طاوس، عن ابن عباس. يسأل الترمذي شيخه البخاري عنه، فيقول البخاري: حديث ابن عُيينة أصح، وسفيان بن عُيينة أحفظ من حمَّاد بن زيد[136].

ومنه كذلك، قول أبي حاتم: «زائدة بن قُدَامة ثقة صاحب سُنَّة، وهو أحب إلي من أبي عوانة، وأحفظ من شَرِيك – يعني: ابن عبد الله القاضي – ومن أبي بكر بن عياش، وكان عرض حديثه على سفيان الثوري»[137]. وقوله أيضًا: «أشعث بن عبد الملك لا بأس به، وهو أوثق من أشعث الحُدَّاني، وأصلح من أشعث بن سوار»[138].

9 – معارضة أحاديث الرَّاوي باعتبار البلدان:

ويمكن تقسيم هذا النوع إلى ثلاثة أقسام:

أوله: معارضة أحاديث الراوي باعتبار روايته في بلد معين:

ومن أمثلته، قول أبي حاتم في مَعْمَر بن راشد: «ما حدَّث بالبصرة ففيه أغاليط، وهو صالح الحديث»[139].

ولذلك كان النُّقَّاد يستدلون على وهم مَعْمَر في الحديث، بمجيئه من رواية البصريين عنه، منهم الدارقطني، فلمَّا سُئِلَ عن حديث الزُّهْرِي، عن أبي أُمَامَة ابن سَهل بن حُنَيْف: (أنَّ النَّبيَّ ﷺ أمر بأسعد بن زُرَارَة، فكُوِي)[140]. قال: هو حديث يرويه مَعْمَر، وزياد

(135) أخرجه البخاري في «صحيحه» ص (414) (34) كتاب البيوع (103) باب لا يُذاب شَحْمُ الميتة ولا يباع وَدَكُه، رقم (2223)، عن الحميدي. ومسلم في «صحيحه» ص (645) (22) كتاب المساقاة (13) باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام، رقم (72) (1582)، عن أبي بكر بن أبي شيبة، وزهير بن حرب، وإسحاق بن إبراهيم. جميعهم، عن سفيان بن عيينة، به.

(136) علل الترمذي الكبير ص (193).

(137) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (3/ 613).

(138) المصدر نفسه (2/ 275).

(139) المصدر السابق (8/ 257).

(140) حديث أبي أُمَامَة بن سهل بن حُنَيف: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ عَادَ أَسْعَدَ بْنَ زُرَارَةَ، وَبِهِ الشَّوْكَةُ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ قَالَ: (بِئْسَ المَيِّتُ هَذَا، الْيَهُودُ يَقُولُونَ: لَوْلَا دَفَعَ عَنْهُ، وَلَا أَمْلِكُ لَهُ وَلَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي شَيْئًا، وَلَا يَلُومَنَّ فِي أَبِي أُمَامَةَ).

أخرجه معمر بن راشد في جامعه المطبوع آخر مصنف عبدالرزاق (10/ 407) رقم (19515)، وابن سعد في «الطبقات الكبير» (3/ 564)، عن محمد بن عمر. والطبراني في «المعجم الكبير» (6/ 83) رقم (5584)، من طريق عبدالرزاق، كلاهما عن معمر.

وابن سعد في «الطبقات الكبير» (3/ 564)، في رواية أخرى من طريق صالح بن كَيْسان. وأحمد بن حنبل في «مسنده» (28/ 475) رقم (17238). من طريق زَمْعة بن صالح. والحاكم في «المستدرك» (4/ 339) رقم (7575) واللفظ له، وابن عبد البر، في «التمهيد» (24/ 61). من طريق يونس بن يزيد، وابن جريج، وابن سمعان. جميعهم، عن الزُّهْرِي،=

=عن أبي أُمَامة بن سهل بن حُنَيف، مرسلًا.

وأخرجه الترمذي في «سننه» ص (463) (26) كتاب الطب عن رسول الله ﷺ (11) باب ما جاء في الرُّخصة في التداوي بالكي، رقم (2050) من طريق يزيد بن زُرَيْع، عن مَعْمَر، عن الزُّهْري، عن أنس رضي الله عنه: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَوَى أَسْعَدَ بْنَ زُرَارَةَ مِنْ الشَّوْكَةِ).

وأخرجه البزار في «مسنده» (13/ 13) رقم (6306). وأبو يعلى في «مسنده» (6/ 274) رقم (3582). وابن حبان في «صحيحه» (13/ 443) رقم (6080)، والحاكم في «المستدرك» (3/ 224) رقم (4925)، وفي (4/ 579) رقم (8355). والبيهقي في «السنن الكبرى» (9/ 575) رقم (19551) به، بنحوه.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب». وقال البزار: «وهذا الحديث أخطأ فيه معمر – فيما تبيَّن لأهل الحديث – بالبصرة؛ لأنَّ الزُّهْرِي يرويه عن أبي أُمامة بن سهل؛ ولكن هكذا رواه يزيد بن زُريع عنه». وقال ابن حبان: «تفرَّد بهذا الحديث يزيد ابن زُريع». وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، إذا كان أبو أُمامة عندهما من الصحابة، ولم يخرجاه».
وقال ابن عبد البر: «وهذا قد رُوِيَ مسندًا من حديث ابن شهاب، عن أنس، إلا أنَّه لم يروه بهذا الإسناد عن ابن شهاب إلا معمر وحده، وهو عند أهل الحديث خطأ؛ يقولون: إنَّه ممَّا أخطأ فيه معمر بالبصرة، ويقولون: إنَّ الصواب في ذلك: حديث ابن شهاب، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف: (أنَّ النَّبي ﷺ كوى أسعد بن زرارة)».

وقال ابن حجر في «تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة» (1/ 301): «معمر حدَّث بالبصرة بأحاديث وَهِمَ فيها. ورُوِيَ عن ابن أبي ذئب، عن الزُّهْرِي، عن عروة، عن عائشة. والمحفوظ رواية عبد الرزاق، وأبو أُمَامة بن سهل له رؤية، ولا يصح له سماع من النَّبي ﷺ».

ابن سعد، عن الزُّهْرِي، عن أبي أُمَامَة. وحدَّث مَعْمر بالبصرة عن الزُّهْرِي، عن أنس بن مالك. حدَّث به عنه البصريون كذلك، منهم: يزيد بن زُرَيع، وعبد الأعلى – يعني: ابن عبد الأعلى –، وَوَهِمَ فيه. والصواب حديث أبي أُمَامَة بن سَهْل[141].

ومن أمثلته – أيضًا – قول ابن حبان في شَريك ابن عبد الله النَّخَعي: «كان في آخر أمره يخطئ فيما يروي، تغير عليه حفظه، فسماع المتقدمين عنه الذين سمعوا منه بواسط ليس فيه تخليط، مثل: يزيد بن هارون، وإسحاق الأزرق، وسماع المتأخرين عنه بالكوفة فيه أوهام كثيرة»[142].

فهذا الرَّاوي تبيَّن للإمام ابن حبان من خلال معارضة أحاديثه أنَّ سماع أهل واسط عنه صحيح، أمَّا سماع أهل الكوفة عنه ففيه تخليط، وكان ذلك نتيجة اختلاطه.

الثاني: المعارضة باعتبار رواية أهل بلد معين عنه:

فحين سَأل الترمذي شيخه البخاري عن حديث زهير بن محمد الخُرَاساني، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر، قال: (رَأيتُ النَّبي ﷺ مَحْلولاً إزَارُهُ)[143].

(141) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني (12/ 261).
(142) الثقات، لابن حبان (6/ 444).
(143) أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (10/ 14) رقم (5641). وابن خزيمة في «صحيحه» (1/ 382) رقما (779، 780).=

ضَعَّف البخاري رواية أهل الشام عنه؛ فقال: «أنا أتقي هذا الشيخ، كأنَّ حديثَه موضوع. وليس هذا عندي زهير بن محمد، وكان أحمد بن حنبل يُضعِّف هذا الشيخ، ينبغي أنْ يكون قُلِبَ اسمه. أهل الشام يروون عن زهير ابن محمد هذا مناكير»[144].

ومن ذلك – أيضًا – قول أبي حاتم في عطاء بن السائب: «كان عطاء بن السائب محله الصدق قديمًا قبل أن يختلط، صالح مستقيم الحديث، ثم بأخرة تغير حفظه. في حديثه تخاليط كثيرة، وقديم السماع من عطاء: سفيان –الثوري–، وشعبة. وحديث البصريين الذين يحدثون عنه تخاليط كثيرة؛ لأنَّه قَدِم عليهم في آخر عمره. وما روى عنه ابن فُضَيل – يعني محمدًا – ففيه غلط واضطراب، رفع أشياء كان يرويه عن التابعين فرفعه إلى الصحابة»[145].

فهذا الراوي اختلط في آخر عمره، فكان ما رواه أهل البصرة عنه فيه تخاليط؛ لأنَّه قَدِمَ عليهم في آخر عمره.

=وابن حبان في «صحيحه» (12/ 267) رقم (5453). والحاكم في «المستدرك» (1/ 368) رقم (919)، وعنه البيهقي في «السنن الكبرى» (2/ 340) رقم (3296)، جميعهم من طريق الوليد بن مسلم، به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

وقال البيهقي: «تفرد به زهير بن محمد».

(144) علل الترمذي الكبير ص (381).

(145) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (6/ 334).

الثالث: المعارضة باعتبار روايته عن أهل بلد معين:

قال أحمد بن حنبل في إسماعيل بن عياش: «في روايته عن أهل العراق وأهل الحجاز بعض الشيء، وروايته عن أهل الشام كأنَّه أثبت وأصح»[146].

فالإمام أحمد بن حنبل يبيِّن اختلاف ضبط هذا الرَّاوي باعتبار روايته عن أهل بلدٍ دون آخر، فهو ضعيف في روايته عن أهل العراق والحجاز، وروايته عن أهل الشام أثبت وأصح.

ووافقه في ذلك الإمام البخاري، فوجدناه يُضَعِّف حديثًا رواه إسماعيل بن عيَّاش، عن المثنَّى بن الصَّبَّاح، عن عمرو بن شُعيب، عن أبيه، عن جدِّه، عن سُراقة بن مالك بن جُعْشَمٍ، قال: (حَضَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُقِيدُ[147] الْأَبَ مِنِ ابْنِهِ، وَلَا يُقِيدُ الابْنَ مِنْ أَبِيهِ)[148].

(146) المصدر نفسه (2/ 192).

(147) يُقِيدُ الأبَ من ابنه: أي يَقْتَصُّ له منه. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (4/ 120).

(148) أخرجه الترمذي في «سننه» ص (330) (14) كتاب الديات عن رسول الله ﷺ (9) باب ما جاء في الرَّجُل يَقتل ابنه يُقاد منه أم لا؟، رقم (1399).

وأخرجه الدارقطني في «سننه» (4/ 169) رقم (3278). من طريق إسماعيل بن عيَّاش، عن ابن جُريج، عن عَمرو بن شعيب، به، بلفظ: «نُقِيدُ الْأَبَ مِنِ ابْنِهِ، وَلَا نُقِيدُ الِابْنَ مِنْ أَبِيهِ».

قال الترمذي: «هذا حديث لا نعرفه من حديث سُرَاقة إلَّا=

فحين سأله الترمذي عن هذا الحديث، قال البخاري: «هو حديث إسماعيل بن عيَّاش، وحديثه عن أهل العراق، وأهل الحجاز كأنَّه شبه لا شيء، ولا يُعْرَف له أصل»(149). فالحديث رواه إسماعيل بن عيَّاش عن المثنى ابن الصَّبَّاح نزيل مكة(150)؛ ولذلك رأى البخاري أنَّه لا يثبت.

ومنه – أيضًا – قول ابن حبان في محمد بن سعيد بن عبد الملك بن مروان: «يروي المقاطيع عن أهل المدينة»(151).

ثانيًا: نموذج تطبيقي للكشف عن علل الحديث بالمعارضة:

يعارض النُّقَّاد روايات الحديث للكشف عن عِلله، فمن ذلك معارضة الإمام يحيى بن معين لروايات حديث أسامة بن زيد ﷺ: (أنَّ النَّبي ﷺ أَرْدَفَه من عرفة). فالحديث رواه ابن عُيَيْنة، عن إبراهيم بن عُقبة، عن كُرَيْب، عن ابن عباس، عن أسامة بن زيد: (أنَّ النَّبيّ ﷺ أَرْدَفَه مِنْ عَرَفَة...)(152).

وقد تبيَّن لابن معين بمعارضة رواياته أن ابن عُيينة قد أخطأ فيه، حيث جاءت روايته مخالفة لما رواه الثقات، فقال: «أخطأ فيه ابن عُيَيْنة. إنَّما هو عن كُرَيْب، سمعه من أسامة نفسه. كذا حدَّث به سفيان الثوري، وزهير، والنَّاس كلهم»(153).

ومنها – أيضًا –: معارضة ابن عدي لروايات حديثٍ أخرجه من طريق بقيَّة بن الوليد، قال: يونس بن يزيد الزُّهري، عن سالم، عن ابن عمر ﷺ، عن النَّبي ﷺ قال: (مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنْ صَلاةِ الجُمُعَةِ وَتَكْبِيرِهَا

=من هذا الوجه، وليس إسنادُه بصحيحٍ؛ رواه إسماعيل بن عيَّاش، عن المثنَّى بن الصَّبَّاح، والمثنَّى بن الصَّبَّاح يُضعَّف في الحديث. وقد روى هذا الحديث أبو خالد الأحمر، عن الحجَّاج ابن أرْطَاة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه، عن عمر، عن النَّبي ﷺ. وقد رُوِيَ هذا الحديث عن عمرو بن شعيب مرسلًا. وهذا حديث فيه اضطراب».

(149) علل الترمذي الكبير ص (220).

(150) المثنَّى بن الصَّبَّاح اليماني الأَبناويُّ، أبو عبد الله، ويقال: أبو يحيى المكيُّ، من أبناء الفرس، نزل مكة. روى له أبو داود، والترمذي، وابن ماجه. مات سنة (149هـ). انظر: الطبقات الكبير، لابن سعد (8/ 53)؛ وتهذيب الكمال، للمزي (27/ 203)؛ وتاريخ الإسلام، للذهبي (9/ 287).

(151) الثقات، لابن حبان (7/ 423).

(152) الحديث أخرجه أحمد بن حنبل في «المسند» (36/ 79) رقم (21749) عن سفيان بن عُيينة، بهذا الإسناد. والنسائي في السنن ص (102) (6) كتاب المواقيت (50) كيف الجمع، رقم (609) من طريق ابن عيينة، عن إبراهيم بن عقبة مقرونًا بمحمد بن أبي حَرْمَلَة.

وأخرجه مسلم في «الصحيح» ص (507) (15) كتاب الحج (47) باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة، رقم (279) (1280). من طريق زهير بن معاوية أبي خيثمة، عن إبراهيم ابن عقبة، عن كُرَيب مولى ابن عبَّاس، بالإسناد الآخر، بلفظ: (أفاض رسول الله ﷺ من عرفات...).

(153) التاريخ لابن معين، رواية الدُّوري (3/ 141).

فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ)[154]. ثم قال فيه: «وهذا الحديث خالف بَقِيَّة في إسناده ومتنه، فأمَّا الإسناد فقال: عن سالم – يعني: ابن عبد الله بن عمر –، عن أبيه، وإنَّما هو عن الزُّهْرِي، عن سعيد – يعني: ابن المسيَّب –، عن أبي هريرة[155]. وفي المتن قال: (مِنْ صَلَاةِ الجُمُعَةِ)، والثقات رووه عن الزُّهْرِي عن سعيد، عن أبي هريرة، ولم يذكروا الجمعة»[156].

(154) أخرجه النسائي في «السنن» ص (95) (6) كتاب المواقيت (30) باب من أدرك ركعة من الصلاة، رقم (557)، وابن ماجه في «السنن» ص (201) (5) كتاب إقامة الصلوات والسُّنَّة فيها (91) باب ما جاء فيمن أدرك من الجمعة ركعة، رقم (1123). والدراقطني في «السنن» (2/ 321) رقم (1606). من طريق الزُّهْرِي، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، عن النَّبي ﷺ.
وأخرجه الدارقطني في رواية أخرى، رقم (1608)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (3/ 288) رقم (5737). من طريق نافع، عن ابن عمر، عن النَّبي ﷺ.

(155) أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (5/ 36) رقم (2625). من طريق الحجاج بن أرطاة. والدارقطني في «سننه» (2/ 318) رقم (1596)، من طريق عبد الرزاق بن عمر الدِّمشقي، كلاهما عن الزُّهْرِي، به.
وأخرجه ابن ماجه في «سننه» رقم (1121). من طريق محمد ابن عبد الرحمن بن أبي ذئب، عن الزُّهْرِي، عن ابن المسيَّب مقرونًا بأبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبي هريرة، مرفوعًا.
وجاءت رواياتهم عن الزهري بلفظ: «من أدرك ركعة من الجمعة...».

(156) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (2/ 267 – 268).

فقد تبيَّن لابن عدي بالمعارضة أن بقيَّة خالف سائر رواة الحديث في الإسناد والمتن.

وفي حديثٍ آخر أخرجه من طريق سلَّام بن سليمان بن سَوَّار الثَّقَفي، قال: حدَّثنا المَسْعودي، حدَّثنا قتادة، حدثنا زُرَارَة بن أوفى، عن عِمْرَان بن حُصَين قال رسول الله ﷺ: (تَجَاوَزَ اللهُ لِي عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا، مَا لَمْ تَكَلَّم بِه، أَو تَعْمَل بِه)[157]. قال ابن عَدي: «غلط المَسْعودي في هذا الحديث عن قتادة، ومنهم من روى عنه عن قتادة عن زُرَارَة بن أَوْفَى، عن أبي هريرة، وهو الصَّواب[158]. ومنهم من روى عنه هكذا عن عِمْرَان بن حُصَين، وهو خطأ. ومنهم من رواه عنه، عن قتادة، عن أبي أوفَى، وهو خطأ أيضًا. ومنهم من رواه

(157) أخرجه محمد بن المُظَفَّر في «حديث شعبة» ص (46) رقم (38). من طريق زُرَارَة بن أوفَى، عن عمران بن حُصَين، عن النَّبي ﷺ.

(158) أخرجه الشيخان بهذا الإسناد. صحيح البخاري ص (1043) (68) كتاب الطلاق (11) باب الطلاق في الإغلاق والكُره، والسكران والمجنون وأمرهِما، والغلط والنسيان في الطلاق والشرك وغيره، رقم (5269)، وفي ص (1272) (83) كتاب الأيمان والنذور (15) باب إذا حنث ناسيًا في الأيمان، وقول الله – تعالى –: ﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ أَخْطَأْتُم بِهِۦ ﴾ (الأحزاب: ٥)، وقال: ﴿ لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ ﴾ (الكهف: ٧٣)، رقم (6664). وفي صحيح مسلم ص (76) (1) كتاب الإيمان (58) باب تجاوز الله عن حديث النفس والخواطر بالقلب إذا لم تستقر، رقم (201) (127).

عنه عن قتادة، عن أنس، وهذا كله خطأ، إلا من قال: عن زُرَارَة، عن أبي هريرة، وحكى عنه الخطأ والصواب، والخطأ على ألوان»[159].

فابن عدي عارض طرق الحديث، فعَرَف تعدد أوجه الرِّواية عن المسعودي، وأنَّه أخطأ في أكثرها.

ثالثًا: نموذج تطبيقي لتقوية الحديث بالمعارضة:

استخدم النُّقَّاد المعارضة في تقوية الحديث كما أسلفنا، فالحديث قد يكون في مرتبة من الضعف، فيتبيَّن بمعارضة رواياته أنَّه يرتقي إلى مرتبة من الصحة، أو أنَّه لا يتقوى. ومن ذلك معارضة الإمام الدارقطني لروايات حديث أبي هريرة ﷺ: (الرِّجل جُبار)، قال الدارقطني: «حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، حدثنا داود بن رُشَيد، حدثنا عبَّاد بن العوَّام، عن سفيان ابن حسين، عن الزُّهْرِي، عن سعيد بن المسيَّب، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: (الرِّجْلُ جُبَارٌ)»[160].

ثمَّ أورده بإسنادٍ آخر عن أبي بكر النَّيسابوري، حدَّثنا أحمد بن منصور، حدَّثنا نعيم بن حمَّاد، حدَّثنا محمد ابن يزيد الواسِطي، عن سفيان بن حسين، بإسناده مثله. ثم قال: «لم يُتابع سفيان بن حُسين على قوله: (الرِّجْلُ جُبَار)، وهو وهمٌ؛ لأنَّ الثقات الذين قدَّمنا أحاديثهم خالفوه»[161]، ولم يذكروا ذلك. وكذلك رواه أبو صالح

---

(159) الكامل في الضعفاء، لابن عدي (4/ 323 – 324).

(160) والحديث أخرجه أبو داود في «سننه» ص (829) (33) كتاب الديات (28) باب في الدابة تنفح برجلها، رقم (4591). من طريق محمد بن يزيد الواسطي.

وأخرجه البزار في «مسنده» (14/ 232) رقم (7799). والنسائي في «السنن الكبرى» (5/ 335) رقم (5756). والطبراني في «المعجم الأوسط» (5/ 156) رقم (4929)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (8/ 595) رقم (17688)، من طريق عباد بن العوام. كلاهما، عن سفيان بن الحسين، به. =

=قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الزُّهْرِي، عن سعيد، عن أبي هريرة إلا سفيان بن حسين». وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الزُّهْرِي إلا سفيان بن حسين». وقال البيهقي: «هذه الزيادة ينفرد بها سفيان بن حسين عن الزُّهْرِي، وقد رواه مالك بن أنس، والليث بن سعد، وابن جريج، ومعمر، وعقيل، وسفيان بن عيينة، وغيرهم عن الزُّهْرِي، لم يذكر أحد منهم فيه الرِّجْل».

وقوله: «جُبار»، أي: هَدَر، والمعنى: ما أصابت الدابة بِرِجْلِها فلا قَوَد على صاحبها. انظر: معالم السنن، للخطابي (4/ 463)؛ والنهاية، لابن الأثير (2/ 204).

والحديث أخرجه الشيخان من طريق الزُّهْرِي، عن سعيد بن الـمُسَيَّبِ وأبي سَلَمَة بن عبد الرَّحمن، عن أَبِي هريرة: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: (الْعَجْمَاءُ جَرْحُهَا جُبَارٌ، وَالْبِئْرُ جُبَارٌ، وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمُسُ). كلاهما باللفظ نفسه. انظر: صحيح البخاري ص (292) كتاب الزكاة (66) باب في الرِّكاز الخُمُس، رقم (1499). وصحيح مسلم ص (710) (29) كتاب الحدود (11) باب جرح العجماء والمعدن والبئر جبار، رقم (45) (1710).

(161) فالحديث رواه الدارقطني من عدة طُرُقٍ عن سفيان بن عُيينة، وجعفر بن بُرْقَان، ومحمد بن الوليد الزُّبَيدي، عن الزُّهْرِي بإسناده. =

السَّمَّان، وعبد الرحمن الأعْرَجُ، ومحمد بن سيرين، ومحمد ابن زياد وغيرهم، عن أبي هريرة، لم يذكروا فيه: (والرِّجْلُ جُبَار)، وهو المحفوظ عن أبي هريرة»[162].

وهنا تبين بمعارضة طُرُق الحديث أنَّ سفيان[163] قد وَهِم فيه، فالرِّواية جاءت من عِدَّةِ طرُقٍ عن أبي هريرة دون هذه اللفظة، ورواتها ثقات، فهي الأصح والأقوى.

كما أنَّ هذا الرَّاوي ضعيف في حديثه عن الزُّهْرِي خاصة، وهي فائدة أخرى من فوائد المعارضة.

ومن ذلك - أيضًا -: ما رواه الترمذي في سننه، قال: «حَدَّثَنَا هَنَّادٌ - يعني: ابن السَّرِي -، قَال: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ - يعني: سَلَّام بن سلَيم -، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ - يعني: السَّبِيعي -، عَنْ الْحَارِثِ - يعني: الأعْوَر -، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: (لِلْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتٌّ بِالْمَعْرُوفِ: يسَلِّمُ عَلَيْهِ إِذَا لَقِيَهُ، وَيُجِيبُهُ إِذَا دَعَاهُ، وَيشَمِّتُهُ إِذَا عَطَسَ، وَيَعُودُهُ إِذَا مَرِضَ، وَيَتْبَعُ جَنَازَتَهُ إِذَا مَاتَ، وَيحِبُّ لَهُ مَا يحِبُّ لِنَفْسِهِ)[164].

ثم قال: وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي أَيُّوبَ، وَالْبَرَاءِ، وَأَبِي مَسْعُودٍ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُهُمْ فِي الْحَارِثِ الْأَعْوَرِ»[165].

فهذا الحديث حسَّنَه الترمذي، مع أنَّ فيه الحارث الأعور، وهو ضعيف[166]؛ لكن تبيَّن للترمذي أنَّ للحديث

=كما أخرجه من طرقٍ أخرى عن الليث بن سعد، وسفيان بن عُيينة، ومالك بن أنس، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج، ومَعمَر بن راشد، وعُقَيل بن خالد، عن الزُّهْرِي، عن ابن المسيِّب مقرونًا بأبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، به. انظر: سنن الدارقطني (4/ 182 - 186) الأرقام (3301) و(3302) و(3303) و(3304).

(162) سنن الدارقطني (4/ 187) رقم (3306).

(163) هو سفيان بن حسين بن حسن، أبو محمد، أو أبو الحسن الوَاسِطي، قال عنه ابن حجر: «ثقة في غير الزُّهْرِي باتفاقهم». تقريب التهذيب، لابن حجر ص (183) رقم (2437).

(164) أخرجه ابن ماجه في «السنن» ص (255) (6) كتاب الجنائز (1) باب ما جاء في عيادة المريض، رقم (1433). وأبو يعلى، (1/ 342) رقم (435) بنحوه، عن هنَّاد، به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (7/ 110) رقم (10947) وفي (13/ 191) رقم (26252) مختصرًا عن أبي الأحوص، به.

وأخرجه أحمد بن حنبل في «المسند» (2/ 95) رقم (673) عن أبي سعيد، وفي رواية عن حسين بن محمد؛ مختصرًا (2/ 95) رقم (674). والدارمي في «المسند» (3/ 1720) رقم (2675). والبزار في «المسند» (3/ 81) رقم (850). من طريق عُبيد الله ابن موسى، ثلاثتهم عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، به. بزيادة «ويشهده إذا توفِّي»، «ويَنْصَح له بالغيب».

(165) سنن الترمذي ص (615) (41) كتاب الأدب عن رسول الله ﷺ (1) باب ما جاء في تشميت العاطس، رقم (2736).

(166) روى مسلم في مقدمة صحيحه بسنده، عن الشَّعْبِيِّ، قَال: «حَدَّثَنِي الْحَارِثُ الأَعْوَرُ الْهَمْدَانِيُّ وَكَانَ كَذَّابًا».

قال النووي في شرحه على صحيح مسلم: «وأمَّا الحارث الأعور فهو الحارث بن عبد الله، وقيل: ابن عبيد، أبو زهير=

شواهد عن عددٍ من الصحابة يتقوى الحديث بها.

وكـذلك رأى الحـافظ ابـن حجـر[167] أنَّ هـذا الحديث ضعيف الإسـناد؛ لكـن لـه أصـلٌ صـحيح[168] يتقوى به.

***

الخاتمة

وبعد، فإن المعارضة – وهي: مقابلـة الأحاديـث بعضها ببعض، بغرض التثبت غالبًا – نـشأت في العهـد النبوي، واستخدمها الصحابة فيما بعد، ثم صـارت مـن أهم مسالك النقاد، يتوصل من خلالها إلى معرفة الحكم على الراوي، واختبـار حفظـه ومـدى ضـبطه، ومعرفـة حديثه، بتقويته، أو الكشف عمّا فيه من علل.

ولقد تعددت طرق المعارضة عند نقَّاد الحـديث، فمنها: معارضة حديث الراوي بروايته في أزمان مختلفة، أو عن شيخ معين، ومعارضة حديثه بحديث شيخه، أو حفظه بكتابـه، أو المعارضـة عـلى الأبـواب، أو باعتبـار شيوخه، أو تلاميذه، أو بين الأقران، أو باعتبار البلدان.

وفي الختام، نوصي الباحثين بدراسة مناهج أئمـة النقد في نقدهم للأحاديث والرواة، مما يكشف عن مدى ما بذلوه من جهـد في الحفـاظ عـلى حـديث رسـول الله ﷺ.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

***

المصادر والمراجع

أحوال الرجال. الجُوزجاني، يعقوب بن إبراهيم. تحقيق: عبد العليم البَسْتَوي، (د.ط)، باكستان: حـديث أكاديمي، (د.ت).

أخبـار الآحـاد في الحـديث النبـوي حجيتهـا، مفادهـا، العمـل بموجبهـا. ابـن جـبرين، عبـد الله بـن عبـدالرحمن. (د.ط)، الريـاض: دار طيبـة، 1408هـ.

=الكوفي، متفقٌ على ضعفه».

وقال ابن حجر: «كذَّبه الشَّعبي في رأيه، ورُمِـيَ بـالرفض، وفي حديثه ضعف، وليس له عند النسائي سوى حـديثين». انظـر: مقدمة صحيح مسلم، باب الكشف عن معايب رواة الحـديث ونقلـة الأخبـار، وقـول الأئمـة في ذلـك ص (11)؛ وشرح النووي عـلى صـحيح مـسلم (1/ 98)؛ وتقريـب التهـذيب، لابن حجر ص (86) رقم (1029).

(167) التلخيص الحبير، لابن حجر (4/ 179).

(168) المراد ما رواه الإمام مسلم في صحيحه من حديث أَبِـى هُرَيْـرَةَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ، قَالَ: (حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتٌّ). قِيلَ: مَا هُنَّ؟ يَا رَسُولَ الله، قَالَ: (إِذَا لَقِيتَهُ فَسَلِّمْ عَلَيْـهِ، وَإِذَا دَعَـاكَ فَأَجِبْهُ، وَإِذَا اسْتَنْـصَحَكَ فَانْـصَحْ لَـهُ، وَإِذَا عَطَـسَ فَحَمِـدَ الله فَـسَمِّتْهُ، وَإِذَا مَـرِضَ فَعُـدْهُ، وَإِذَا مَـاتَ فَاتَّبِعْـهُ). ص (893) (39) كتاب الـسلام (3) بـاب مـن حـق المـسلم للمـسلم ردّ السلام، رقم (5) (2162).

وقد وَرَدَ هذا الحديث بلفظ «فَسَمِّتْه» والتَّشميت، والتَّـسميت لغتان مشهورتان، والمقـصود: الـدعاء للعـاطس إذا حَمِـدَ الله. انظر: العـين، للفراهيـدي (7/ 240) مـادة «سـمت»؛ وشرح النووي على صحيح مسلم (14/ 31).

الإصابة في تمييز الصحابة. ابن حجر، أحمد بن علي. تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، (د.ط)، القاهرة: دار هجر، 1429هـ.

إكمال المُعْلِم بفوائد مسلم. اليَحْصُبي، عياض بن موسى. تحقيق: د. يحيى إسماعيل، (د.ط)، المنصورة: دار الوفاء، 1419هـ.

الأنساب. السَّمْعَاني، عبد الكريم بن محمد. تعليق: عبدالله البارودي، (د.ط)، بيروت: دار الجنان، 1408هـ.

اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندًا ومتنًا، ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم. السَّلفي، محمد لقمان. ط2، الرياض: دار الدَّاعي، 1420هـ.

التاريخ [رواية الدوري]. ابن معين، يحيى. تحقيق: أحمد محمد نور سيف، (د.ط)، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، 1399هـ.

تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. الذهبي، محمد بن أحمد. تحقيق: عبد السلام تدمري، ط2، بيروت: دار الكتاب العربي، 1410هـ.

التاريخ الكبير. البخاري، محمد بن إسماعيل. (د.ط)، بيروت: دار الكتب العلمية، 1407هـ.

تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطَّانها العلماء من غير أهلها ووارديها. الخطيب البغدادي، أحمد ابن علي. تحقيق: بشار معروف، (د.ط)، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1422هـ.

تحرير علوم الحديث. الجديع، عبد الله بن يوسف. (د.ط)، بيروت: مؤسسة الريان، 1424هـ.

تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة. ابن حجر، أحمد بن علي. تحقيق: إكرام الله إمداد الحق، (د.ط)، بيروت: دار البشائر الإسلامية، 1416هـ.

التعليقات الرضية على الروضة الندية. الألباني، محمد ناصر الدين، (د.ط)، الرياض: دار ابن القيم، 1423هـ.

تقريب التهذيب. ابن حجر، أحمد بن علي. عناية: عادل مرشد، (د.ط)، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1420هـ.

التَّقريب والتَّيسير لمعرفة سنن البشير النَّذير. النووي، يحيى بن شرف. تحقيق: محمد عثمان الخشت، (د.ط)، بيروت: دار الكتاب العربي، 1405هـ.

«تقوية الحديث الضعيف بين المحدثين والفقهاء». بازمول، محمد عمر. مجلة جامعة أم القرى: العلوم الشريعة واللغة العربية، مكة المكرمة. ج15، ع(26)، صفر 1424هـ. 215 – 283.

التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير.

ابن حجر، أحمد بن علي. عناية: حسن قطب، (د.ط)، مكة المكرمة: مؤسسة قرطبة، 1416هـ.

التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله. تحقيق: مصطفى العلوي، ومحمد البكري، (د.ط)، المغرب: وزارة الأوقاف، 1387هـ.

التمييز. مسلم، ابن الحجَّاج النَّيسابوري. تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، ط3، الرياض: مكتبة الكوثر، 1410هـ.

تهذيب الأسماء واللغات. النووي، يحيى بن شرف. (د.ط)، بيروت: دار الكتب العلمية، (د.ت).

تهذيب التهذيب. ابن حجر، أحمد بن علي. عناية: إبراهيم الزيبق، (د.ط)، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1416هـ.

تهذيب الكمال في أسماء الرجال. المِزّي، يوسف بن عبدالرحمن. تحقيق: بشار عواد معروف، ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1403هـ.

توثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته. عبدالمطلب، رفعت فوزي. (د.ط)، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1400هـ.

توجيه النَّظر إلى أصول الأثر. الجزائري، طاهر. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، (د.ط)، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، 1416هـ.

الثقات. ابن حبان، محمد. تحقيق: شرف الدين أحمد، (د.ط)، بيروت: دار الفكر، 1393هـ.

الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. تعليق: صلاح عويضة، (د.ط)، بيروت: دار الكتب العلمية، 1417هـ.

الجرح والتعديل. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد. (د.ط)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1372هـ.

حديث شعبة. ابن المُظَفَّر، محمد. تحقيق: صالح اللحام، (د.ط)، عمَّان: الدار العثمانية، 1424هـ.

الدعاء. الطبراني، سليمان بن أحمد. تحقيق: محمد سعيد البخاري، (د.ط)، بيروت: دار البشائر الإسلامية، 1407هـ.

الرسالة. الشافعي، محمد بن إدريس. تحقيق: أحمد شاكر، (د.ط)، بيروت: دار الكتب العلمية، (د.ت).

سنن ابن ماجه. ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني. عناية: مشهور بن حسن آل سلمان، (د.ط)، الرياض: مكتبة المعارف، (د.ت).

سنن أبي داود. السجستاني، سليمان بن الأشعث. عناية: مشهور بن حسن آل سلمان، ط2، الرياض:

مكتبة المعارف، 1424هـ.

سنن الترمذي. الترمذي، محمد بن عيسى. عناية: مشهور بن حسن آل سلمان، (د.ط)، الرياض: مكتبة المعارف، (د.ت).

سنن الدارقطني. الدارقطني، علي بن عمر. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، (د.ط)، (د.م): (د.ن)، 1424هـ.

السنن الكبرى. البيهقي، أحمد بن الحسين. تحقيق: محمد عطا، ط3، بيروت: دار الكتب العلمية، 1424هـ.

السنن الكبرى. النسائي، أحمد بن شعيب. تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، (د.ط)، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1421هـ.

سنن النسائي. النسائي، أحمد بن شعيب. عناية: مشهور ابن حسن آل سلمان، (د.ط)، الرياض: مكتبة المعارف، (د.ت).

سؤالات أبي داود، للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم. السجستاني، سليمان بن الأشعث. تحقيق: زياد منصور، (د.ط)، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، 1414هـ.

سير أعلام النبلاء. الذهبي، محمد بن أحمد. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1402هـ.

شرح التَّبصرة والتَّذكرة. العراقي، عبد الرحيم بن حسين. تحقيق: عبد اللطيف الهميم، وماهر الفحل، (د.ط)، بيروت: دار الكتب العلمية، 1423هـ.

شرح السُّنَّة. البغوي، الحسين بن مسعود. تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط2، بيروت: المكتب الإسلامي، 1403هـ.

شرح النووي على صحيح مسلم. النووي، يحيى بن شرف. (د.ط)، القاهرة: المطبعة المصرية بالأزهر، 1347هـ.

شرح علل الترمذي. ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد. تحقيق: همام سعيد، ط2، الرياض: مكتبة الرشد، 1421هـ.

شرح علل الترمذي. ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد. تحقيق: نور الدين عتر، (د.ط)، (د.م): دار الملاح، (د.ت).

شرح مشكل الآثار. الطحاوي، أحمد بن محمد. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (د.ط)، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1415هـ.

شرح معاني الآثار. الطحاوي، أحمد بن محمد. تحقيق: محمد زهري النجار، ومحمد سيد جاد الحق، (د.ط)، بيروت: عالم الكتب، 1414هـ.

شُعَب الإيمان. البيهقي، أحمد بن الحسين. تحقيق: محمد

السعيد زغلول، (د.ط)، بيروت: دار الكتب العلمية، 1421هـ.

صحيح ابن حبان [ترتيب علي بن بلبان]. ابن حبان، محمد. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (د.ط)، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1414هـ.

صحيح ابن خزيمة. ابن خزيمة، محمد بن إسحاق. تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، (د.ط)، بيروت: المكتب الإسلامي، 1400هـ.

صحيح البخاري. البخاري، محمد بن إسماعيل. عناية: أبو صهيب الكرمي، (د.ط)، الرياض: بيت الأفكار الدولية، 1429هـ.

صحيح مسلم. مسلم، ابن الحجَّاج النَّيسابوري. عناية: أبو صهيب الكرمي، (د.ط)، الرياض: بيت الأفكار الدولية، 1419هـ.

الضعفاء لأبي زرعة وأجوبته على أسئلة البرذعي، [ضمن كتاب أبي زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية]. أبو زرعة الرازي، عُبيد الله بن عبدالكريم. تحقيق: سعدي الهاشمي، ط2، المنصورة: دار الوفاء، 1409هـ.

الضعفاء والمتروكين. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. تحقيق: عبد الله القاضي، (د.ط)، بيروت: دار الكتب العلمية، 1406هـ.

الضعفاء. العقيلي، محمد بن عمرو. تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، (د.ط)، الرياض: دار الصميعي، 1420هـ.

الطبقات الكبير. ابن سعد، محمد. تحقيق: علي عمر، (د.ط)، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1421هـ.

علل الترمذي الكبير [ترتيب: أبو طالب القاضي]. الترمذي، محمد بن عيسى. تحقيق: صبحي السامرائي، وآخرون، (د.ط)، بيروت: عالم الكتب، 1409هـ.

العلل الواردة في الأحاديث النبوية. الدارقطني، علي بن عمر. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، (د.ط)، (د.م): (د.ن)، 1405هـ.

العلل ومعرفة الرجال [رواية ابنه عبد الله]. ابن حنبل، أحمد بن محمد. تحقيق: وصي الله عباس، ط2، الرياض: دار الخاني، 1422هـ.

العلل. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد. تحقيق: مجموعة من الباحثين بإشراف سعد الحُمَيد، وخالد الجُريسي، (د.ط)، الرياض: (د.ن)، 1427هـ.

علوم الحديث. ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن. تحقيق: نور الدين عتر، (د.ط)، دمشق: دار الفكر، 1406هـ.

العين. الفراهيدي، الخليل بن أحمد. تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، (د.ط)،

بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، (د.ت).

في رحاب السُّنَّة الكتب الصحاح الستة. أبو شهبة، محمد. (د.ط)، القاهرة: مجمع البحوث الإسلامية، 1415هـ.

الكامل في ضعفاء الرجال. ابن عدي، عبد الله. تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض، (د.ط)، بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ.

الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات. ابن الكيَّال، محمد بن أحمد؛ وعبد القيوم عبد رب النَّبي، ط2، مكة المكرمة: المكتبة الإمدادية، 1420هـ.

لسان العرب. ابن منظور، محمد بن مكرم. تحقيق: عبدالله الكبير، (د.ط)، القاهرة: دار المعارف، (د.ت).

المجاز بين اليمامة والحجاز. خميس، عبد الله بن محمد. ط4، الرياض: مطابع الفرزدق، 1410هـ.

المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين. ابن حبان، محمد. تحقيق: محمود زايد، (د.ط)، بيروت: دار المعرفة، 1412هـ.

المختلطين. العلائي، خليل بن كيكلدي. تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، وعلي مزيد، (د.ط)، القاهرة: مكتبة الخانجي، (د.ت).

مسائل الإمام أحمد بن حنبل [رواية أبي داود]. ابن حنبل، أحمد بن محمد. تحقيق: محمد رشيد رضا، ومحمد بهجة البيطار، (د.ط)، بيروت: دار المعرفة، (د.ت).

المستدرك على الصحيحين. الحاكم، محمد بن عبد الله. (د.ط)، القاهرة: دار الحرمين، 1417هـ.

مسند ابن الجعد. أبو القاسم البغوي، عبد الله بن محمد. تحقيق: عبد المهدي عبد الهادي، (د.ط)، الكويت: مكتبة الفلاح، 1405هـ.

مسند أبي داود الطيالسي. الطيالسي، سليمان بن داود. تحقيق: محمد عبد المحسن التركي، (د.ط)، (د.م): دار هجر، 1420هـ.

مسند أبي يعلى الموصلي. أبو يعلى الموصلي، أحمد بن علي. تحقيق: حسين سليم أسد، (د.ط)، دمشق: دار المأمون للتراث، 1406هـ.

مسند الإمام أحمد بن حنبل. ابن حنبل، أحمد بن محمد. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، (د.ط)، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1419هـ.

مسند الإمام محمد بن إدريس الشافعي. عبد المطلب، رفعت فوزي، (د.ط)، بيروت: دار البشائر الإسلامية، 1426هـ.

مسند البزار. البزار، أحمد بن عمرو. تحقيق: عادل سعد، (د.ط)، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم،

1409هـ.

مسند الدارمي. الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن. تحقيق: حسين سليم أسد، (د.ط)، الرياض: دار المغني، 1421هـ.

مسند الشاميين. الطبراني، سليمان بن أحمد. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، (د.ط)، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1409هـ.

مشاهير علماء الأمصار. ابن حبان، محمد. تعليق: مجدي منصور، (د.ط)، بيروت: دار الكتب العلمية، 1416هـ.

المصنف. ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد. تحقيق: محمد عوامة، (د.ط)، جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية، 1427هـ.

المصنف. الصنعاني، عبد الرزاق بن همام. تحقيق: حبيب الأعظمي، (د.ط)، بيروت: المكتب الإسلامي، 1390هـ.

معالم السنن [مطبوع مع سنن أبي داود]. الخطابي، حمد بن محمد. تعليق: عزت الدعاس، وعبيد السيد، (د.ط)، بيروت: دار ابن حزم، 1418هـ.

المعجم الأوسط. الطبراني، سليمان بن أحمد. تحقيق: طارق عوض الله، وعبد المحسن إبراهيم، (د.ط)، القاهرة: دار الحرمين، 1415هـ.

معجم البلدان. الحَمَوي، ياقوت بن عبد الله. (د.ط)، بيروت: دار صادر، 1397هـ.

المعجم الكبير. الطبراني، سليمان بن أحمد. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط2، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، د.ت.

معجم المعالم الجغرافية في السيرة النَّبوية. البلادي، عاتق ابن غيث. (د.ط)، مكة المكرمة: دار مكة، 1402هـ.

معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم. العجلي، أحمد بن عبد الله. تحقيق: عبد العليم البستوي، (د.ط)، المدينة المنورة: مكتبة الدار، 1405هـ.

معرفة الرجال عن يحيى بن معين [رواية أحمد بن محمد ابن مُحْرِز]. ابن معين، يحيى. تحقيق: تحقيق محمد الحافظ، وغزوة بدير، (د.ط)، دمشق: مجمع اللغة العربية، 1405هـ.

معرفة الصحابة. الأصبهاني، أحمد بن عبد الله. تحقيق: عادل العزازي، (د.ط)، الرياض: دار الوطن، 1419هـ.

معرفة علوم الحديث. الحاكم، محمد بن عبد الله. تحقيق: أحمد فارس السلوم، (د.ط)، بيروت: دار ابن حزم، 1424هـ.

المعرفة والتاريخ. البَسَوي، يعقوب بن سفيان. تحقيق: أكرم ضياء العمري، (د.ط)، المدينة المنورة:

مكتبة الدار، 1410هـ.

مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة. أحمد، مرتضى الزين. (د.ط)، الرياض: مكتبة الرشد، 1415هـ.

منهج النَّقد عند المحدثين مقارنًا بالمنهج النَّقدي الغربي. العمري، أكرم ضياء. (د.ط)، الرياض: دار اشبيليا، 1417هـ.

منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه. الأعظمي، محمد مصطفى. ط3، الرياض: مكتبة الكوثر، 1410هـ.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال. الذهبي، محمد بن أحمد. تحقيق: علي معوض، وعادل عبد الموجود، (د.ط)، بيروت: دار الكتب العلمية، 1416هـ.

نصب الراية لأحاديث الهداية. الزَّيلعي، عبد الله بن يوسف. تحقيق: محمد عوامة، (د.ط)، جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية، 1418هـ.

النهاية في غريب الحديث والأثر. ابن الأثير، المبارك بن محمد. تحقيق: محمود الطناحي، وطاهر الزَّاوي، (د.ط)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، (د.ت).

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. ابن خَلِّكَان، أحمد بن محمد. تحقيق: د. إحسان عبَّاس، (د.ط)، بيروت: دار صادر، (د.ت).

مواقع انترنت:

خرائط قوقل:

(maps.google.com).

ويكبيديا الموسوعة الحرة:

(www.wikipedia.org).

* * *